

عابثون يهددون غذاءنا



2

واحد في المئة
من السكان
يملكون نصف
ثروة الأرض

202 مليون عاطل
عن العمل

11

5

مقاولو غزة: «تعبنا.. بدنا نشتغل»

7

أهالي عطارة.. «قتلتنا الريحه يا عالم»

8

غنم وعوض والمصري والفقير.. فارسات الإبداع

15

المخترع عماد حسونة يبحث عن شركاء

12

ارتفاع أسعار الإسمنت 18 شيقلا للطن مطلع شباط المقبل

الأغذية والأدوية الفاسدة.. عقبات أمام الحد من انتشارها

حياة وسوق | منتصر حمدان

تصطدم الجهود الوطنية في مواجهة ظاهرة انتشار الأغذية الفاسدة في أسواقنا بعقبات تعطل الجهود الرسمية والشعبية للحد من مخاطرها، وسط مؤشرات على زيادة انتشار الأمراض ما يهدد صحة وحياة المواطنين.

ويشكل تعدد المرجعيات القانونية لمقاضاة المتهمين احدى العقبات أمام ايقاع عقوبات رادعة بحق المتورطين في هذه الجرائم، وأحيانا بافلاتهم عبر صدور احكام عقابية مخففة، ما يبذل جهود واجراءات فرق الرقابة ويساهم بزيادة المواد المهربة أو بيع المنتجات منتهية الصلاحية للمواطنين.

ورغم نجاح فرق الرقابة التابعة للادارة العامة لحماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني بالشراكة مع المؤسسات الرسمية ذات العلاقة بضبط (1245) طنا من المواد الغذائية الفاسدة واتلاف (2029) طنا خلال عام 2013، الا ان هذه النجاحات لم تحول دون زيادة الظاهرة في ظل ضعف الاجراءات القانونية العقابية المتخذة بحق المتورطين في تهريبها وادخالها للأسواق المحلية، ما يثير حفيظة تجار ومسؤولين رسميين وناشطين في مجال حماية المستهلك ازاء الأحكام الصادرة بحق المتورطين.

ويجمع مسؤولون رسميون وممثلون عن مؤسسات أهلية وخبراء قانون ونواب على أهمية رفع وتيرة الجهود الرسمية والشعبية في مكافحة هذه الظاهرة، وتعديل القوانين والاجراءات القانونية المتخذة بحق من ثبت تورطهم في جرائم تهريب الأغذية الفاسدة ومنتهية الصلاحية.

وكشف مدير عام حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني ابراهيم القاضي، لـ "حياة وسوق" عن تحويل 120 مهربا وتاجرا متهمًا بالمتاجرة وتهريب مواد غذائية لأسواقنا المحلية، الى النيابة العامة دون ان يعلم طبيعة الاجراءات أو الأحكام التي صدرت بحقهم، وسط وجود اشكاليات حقيقية فيما يخص القوانين التي يجري الاعتماد عليها في المحاكم لمقاضاة ومحاكمة هؤلاء المتورطين بهذه التهم.

ويفسر القاضي سبب ارتفاع المواد الغذائية الفاسدة ومنتهية الصلاحية في أسواقنا، الى غياب السيطرة الفلسطينية على المعابر والحدود، الأمر الذي يسهل ادخالها وتهريبها بعيدا عن الجهات الرقابية، خاصة ان شركات اسرائيلية تعمل على تقديم عروض أسعار مغرية للمواد الغذائية التي تقترب صلاحيتها من الانتهاء، اضافة الى ان بعض التجار يقومون بشراء كميات من المواد الغذائية ويكدسونها في مخازنهم دون قدرتهم على بيعها ما يؤدي الى انتهاء صلاحيتها قبل بيعها بسبب ضعف بعض ادارات المصانع والشركات في مجال الادارة والتسويق.

ويدعم القاضي ضرورة اتخاذ اجراءات عقابية للمتورطين بتهريب وتجارة المواد الغذائية الفاسدة قائلا: "يجب اتخاذ الاجراءات العقابية من خلال القضاء ونشر أسماء المتورطين في هذه الجرائم والصادر بحقهم احكاما قضائية".

واضاف: "حولنا للنيابة العامة 120 قضية العام الماضي دون ان نعلم لغاية اللحظة مصير المتهمين في هذه القضايا"، في حين قال مسؤول رسمي آخر: "لدينا قضية تهريب أطنان كبيرة من المواد الغذائية الفاسدة منذ قرابة خمس سنوات وتصل القيمة المالية نحو 5 ملايين شيقل، ولغاية الان لا نعرف مصير القضية".

ويستند المسؤولون في وزارة الاقتصاد الوطني وبقية المؤسسات المختصة الى مواد قانوني حماية المستهلك والصحة العامة كأساس لتحريك القضايا والدعاوى بحق المتورطين، لكن القضاء يتعامل مع



القضايا وفق قانون العقوبات الأردني لعام 1966، ما يفتح نافذة لنجاة المتهمين بصدور احكام مخففة بحقهم وتغريمهم بدفع أموال لا تزيد عن 100 دينار اردني في احسن الأحوال.

اشكاليات

ومن الاشكاليات المرتبطة بالمعالجة القانونية لهذه القضايا عدم وجود محكمة مختصة في الجرائم الاقتصادية اضافة الى عدم التشهير بالمتورطين بهذا النوع من الجرائم.

وقال أحد المسؤولين في جمعية حماية المستهلك: "اذا نشرنا أسماء تجار متورطين في هذه الجرائم، فانهم يحولون قضية المتاجرة وبيع مواد غذائية فاسدة او منتهية الصلاحية الى قضية تشهير بحقهم"، مؤكدا أهمية اتخاذ أقصى العقوبات بحق كل من يتورط في مثل هذه الجرائم.

مخاطر صحية

وحسب الاحصائيات الرسمية لدى وزارة الصحة، فإنه تم في عام 2011 توثيق 288 حالة تسمم غذائي، و290 حالة ناجمة عن مواد كيميائية، في حين ان الكثير من المواطنين المصابين بالتسمم الغذائي لا يتجهون للعلاج في المستشفيات بل يفضلون البقاء في منازلهم، ما يعكس الى حد كبير تنامي هذه المخاطر مع تزايد تهريب المواد الفاسدة.

مدير دائرة الصحة والبيئة في وزارة الصحة د.ابراهيم عطية يقول: "ان الأغذية الفاسدة تنتج عن فساد ميكروبي أو كيميائي"، موضحا ان كل نوع من أنواع الفساد للأغذية تكون له مخاطر صحية على صحة الانسان الذي يتناولها.

واضاف: "الميكروبات نوعان: فيروسي، وبكتيري، وينتج عنهما أمراض خطيرة مثل التهاب الكبد الوبائي، وهناك امراض تنتج بفعل التسمم البكتيري وهي متعددة وواسعة".

اما التسمم الكيماوي فينتج عن استهلاك مواد كيميائية تؤدي الى امراض مختلفة خاصة حينما تحتوي المعادن الثقيلة وهذا يؤدي الى أمراض مثل فقر الدم أو الفشل الكلوي وغيرها.

وتشير بعض الدراسات وآراء المختصين الى وجود علاقة وطيدة بين ما يأكله الانسان من غذاء ونوعية وطبيعة الأمراض التي يمكن ان تنتشر في المجتمع.

ويقول الطبيب زياد عاصي: "اذا تناول الانسان مواد غذائية فاسدة أو تحتوي مواد كيميائية لفترات متكررة وطويلة فإنه يمكن ان يصاب بأمراض القلب أو أمراض مسرطنة".

وفي دراسة له أكد عميد كلية الزراعة في جامعة الخليل ورئيس الجمعية الفلسطينية للغذاء والتغذية د.صبري صغير "وجود الكثير من المخاطر التي تحتويها الأغذية الموجودة في الأسواق الفلسطينية، خاصة تلك التي تردنا من مصادر غير مراقبة عالميا، مثل حلويات الأطفال المحتوية على الألوان الصناعية والمواد المنكهة، والأغذية المعلبة التي تحتوي على مضادات الأكسدة والمواد الحافظة، وبعض اللحوم المستوردة التي لم يتم عمل فحوصات دقيقة لمحتواها من التلوث الكيميائي خاصة السمك، بالإضافة لبعض الأغذية غير الصحية المحتوية على دهون مشبعة أو مؤكسدة، والتي قد تنطوي على مخاطر صحية خاصة عند كبار السن، وكذلك الحبوب والمكسرات المخزنة في ظروف غير مناسبة والتي قد تحتوي على سموم الأفلاتوكسين، والزيوت والمشروبات التي تتعرض مباشرة للشمس، ومؤخرا سمعنا عن قضية إضافة الشفارو للخبز، وهي قضية خطيرة، لأن الخبز هو القوت الأساسي للمواطنين، وهذه المادة محرمة دوليا".

وأضاف: "الأثر السمي لتلك المخاطر لا يظهر مباشرة، إنما يتراكم تأثيره السلبي على مدى سنوات؛ وبسبب انتشار الأغذية غير الصحية ازدادت أمراض القلب والرئة وأمراض الدم والسكري والضغط والسرطان". واعتبر د.صغير أن العينات المسحوبة للفحص غير كافية، وأحيانا غير ممثلة لجميع المنتجات الغذائية المطروحة في الأسواق، ولا يتم إجراء كافة الفحوصات المطلوبة، ولا يوجد هناك دراسة تحليلية يتم من خلالها عمل مسح شامل لجميع الأصناف خاصة التي لها تأثير مباشر على الصحة.

واضاف صغير: "للأسف لا توجد أي احصائيات حول التلوث الكيماوي للأغذية في فلسطين، ويجب البدء بمثل هذا العمل، وهذا يحتاج إلى تضافر جهود كبيرة لتنفيذه وعلى رأسها المؤسسات الحكومية وغير



الحكومية والمؤسسات الأكاديمية المختصة".

وحسب التقرير الصادر عن وزارة الصحة عام 2011 بلغ عدد وفيات الفلسطينيين المبلغ عنها 11415 حالة، منها 7237 في الضفة الغربية و4178 في قطاع غزة. وأشار التقرير إلى أن أمراض القلب والأوعية الدموية كانت المسبب الأول لوفيات الفلسطينيين، وبنسبة 22.4٪ من مجموع الوفيات المبلغ عنها، تلتها أمراض السرطان (12.4٪)، وكان المسبب الثالث للوفيات أمراض الأوعية الدماغية (10.3٪).

اشكالية في تطبيق القوانين الرادعة

ويتفق عطية مع آراء الخبراء والمختصين القانونيين بوجود اشكالية واضحة فيما يخص الاجراءات القانونية العقابية المتخذة بحق المتورطين في تهريب الأغذية الفاسدة أو المتاجرة بها، ما يزيد من انتشار الظاهرة.

من ناحيته يؤكد رئيس غرفة تجارة وصناعة رام الله خليل رزق عدم الرضى من الأحكام التي تصدر بحق المخالفين والمتورطين بهذه الجرائم باعتبار انها مرتبطة بحياة ودم المواطنين. وقال: "العقوبات المتخذة بحق المخالفين ليست كافية لأن الأمر مرتبط بحياة الناس". وحسب ما أكده رزق فان عدد المحال والمنشآت الصناعية والتجارية والمسجلين رسميا في محافظة رام الله والبيرة يصل بين 10 الى 11 ألف منشأة، موضحا ان الغرفة التجارية تتخذ سلسلة اجراءات مرتبطة بضمان قانونية المحال التجارية والمنشآت الصناعية والتجارية من حيث التزامها بالقوانين والأنظمة المعمول بها، لكنه يؤكد في الوقت ذاته عدم وجود نصوص قانونية مرتبطة بضمان ان التجار مؤهلون لممارسة مهنة الأعمال التجارية.

وتتركز جملة القوانين والاجراءات الرسمية على ضمان ترخيص المنشأة التجارية او الصناعية في حين لا يتم الالتفات الى مؤهلات التاجر وقدراته في ادارة عمله التجاري بما لا يلحق ضررا ماديا أو صحيا بالمواطنين، وهذا يعني ان بمقدور أي انسان ممارسة العمل التجاري من دون اية ضوابط أو معايير متعلقة بمواصفات ومؤهلات التاجر.

"قوانين متعارضة ومتضاربة"

وينص قانون حماية المستهلك رقم (21) لسنة 2005 على تمتع المستهلك بالحقوق الآتية: الحفاظ على صحته وسلامته عند استعماله للسلعة أو الخدمة من حيث الجودة والنوعية، والحق في الحصول على الصفقات العادلة، مثل ضمان الجودة والسعر المعقول، ورفض الصفقات الإجبارية، كما يكفل القانون للمستهلك حقه بالتعويض بالتقاضي مباشرة أو بواسطة جمعيات المستهلك جماعيا لصون حقوقه وتعويضه عن الأضرار التي تكون قد لحقت به.

أما فيما يخص العقوبات فان المادة (27)، تؤكد انه مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد لأية نتيجة جرمية ناشئة عن ارتكاب أية مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب كل من عرض أو باع سلع تمويينية فاسدة أو تالفة، أو تلاعب بتاريخ صلاحيتها، أو احتفظ بالموازين أو المكيابيل غير المعتمدة من الآلات غير الصحيحة المعدة لوزن السلع أو كيلها في الأماكن المحددة في المادة (8) من هذا القانون، بالسجن لمدة لا تزيد عن عشر سنوات أو بغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونا، أو بكلتا العقوبتين، مع إتلاف البضاعة الفاسدة، وضبط الموازين والمكيابيل غير المعتمدة.



وزارة الاقتصاد أتلفت 2029 طنا العام الماضي

مع علمه أو مع وجود ما يدعوه للاعتقاد بأنها مضرّة بالصحة أو غير صالحة للأكل أو الشرب.

تخبط وتعارض في الإطار التشريعي

ويرى المستشار والخبير القانوني المحاضر في جامعة بيرزيت، بلال البرغوثي، مجموعة اشكالات ومعيقات تحول دون ملاحقة جرائم الفساد في الدواء والغذاء ومعاقبها على النحو المطلوب، بسبب وجود تخبط وتعارض في الإطار التشريعي.

وقال البرغوثي: "هذا التخبط ناتج بالأساس عن ان قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960 النافذ في الضفة الغربية تعرض لجرائم الغش، فعالج عدد من مواده تلك الجرائم، سواء المتعلقة بالمنتجات المضرّة بصحة الانسان والحيوان أو تلك المتعلقة بالمعاملات التجارية". واضاف: "مما يؤسف له ان هذا التشريع القديم لم يواكب المفاهيم الحديثة لحماية المستهلك وحقوقه، وعدم وقوفه في ذلك الوقت على الخطورة الكبيرة التي تمثلها جرائم الغش على المجتمع، لا سيما المتعلقة منها بالمنتجات الفاسدة والمضرّة بصحة الانسان".

وتابع: "تعامل القانون المذكور مع معظم جرائم الفساد في الدواء والغذاء على انها جرائم جنحية بسيطة تستبدل العقوبة في عدد كبير منها بالغرامة، ما دفع المشرع الفلسطيني في العام 2005 لقرار قانون حماية المستهلك رقم (21) لسنة 2005، بالإضافة الى معالجته عددا من الجرائم التي لم تكن موجودة في ظل قانون العقوبات النافذ، وعالج المشرع الفلسطيني في هذا القانون خطورة جرائم الغش مشددا في العقوبات المفروضة بحق مقترفيها ومعتبرها غالبيتها من الجنايات التي تصل فيها العقوبة الى حد السجن مدة عشر سنوات". وقال البرغوثي: "بالإضافة الى هذين التشريعين الرئيسيين، اصدر المشرع الفلسطيني قانون الصحة العامة رقم (20) لسنة 2004، حيث خصص فصلا كاملا في هذا القانون وهو الفصل الرابع لسلامة الأغذية وتعرضت 15 من مواده للمنتجات الغذائية الضارة بصحة الانسان وحظر تداول الأغذية غير الصحية ومراقبة الأغذية" معتبرا ان وزارة الصحة هي التي تتولى بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة مراقبة الأغذية أثناء تداولها.

كما خصص فصل آخر وهو الفصل العاشر للعقاقير الطبية، وعدم جواز ان يكون التداول الا في العقاقير المسجلة ووجوب أن تكون جميع العقاقير الطبية المتداولة في فلسطين مسجلة في الدستور الدوائي المعتمد من وزارة الصحة ووفق نظام تسجيل موحد، وحظر تداول العقاقير المنتهية صلاحيتها، والعقاقير غير الصالحة للاستخدام. ومن التشريعات البارزة التي صدرت مؤخرا وتعرضت بشكل غير مباشر لجرائم الغش، قرار بقانون رقم (4) لسنة 2010 بشأن حظر ومكافحة منتجات المستوطنات، حيث ان الغالبية العظمى من منتجات المستوطنات هي منتجات فاسدة أو منتهية المدة، وتكمن أهمية هذا التشريع في كونه تشددا في معاقبة كل من يقوم بمخالفة أحكامه. وعلى الرغم من هذا الكم من التشريعات والأحكام القانونية ذات العلاقة الا ان هناك عدد من الاشكالات القانونية التي يثيرها هذا الإطار، تتمثل حسب البرغوثي، في عدم وضوح المرجعية القانونية. وقال البرغوثي: "في ظل التعارض القانوني بين النصوص المتناثرة في القوانين ذات العلاقة وغياب الانسجام التشريعي وتعدد النصوص القانونية التي تحكم الواقعة الواحدة، وحيث ان كل من قانون الصحة العامة وقانون حماية المستهلك اعتمدا مفهوم الالغاء الضمني لكل ما يتعارض مع أحكامهما، فقد أدى ذلك الى عدم وضوح المرجعية القانونية والقانون الواجب التطبيق ما بين كل من قانون العقوبات وقانون حماية المستهلك وقانون الصحة العامة".

واضاف: "على الرغم من الاشكالات التي يثيرها مفهوم الالغاء الضمني فيما يتعلق بتنازع القوانين والقانون الواجب التطبيق على الوقائع، الا ان الفقه القانوني عموما وضع جملة من القواعد التي تعالج اشكالات تنازع القوانين وتحدد القانون الواجب التطبيق".

قواعد قانونية

واشار البرغوثي الى ابرز القواعد "التي تبناها دليل الصياغة التشريعية الذي أعده معهد الحقوق في جامعة بيرزيت بالشراكة مع المجلس التشريعي وديوان الفتوى والتشريع"، تحت عنوان "الخاص بقيد العام". وقال: "مما لا شك فيه ان قانون حماية المستهلك يعتبر هنا القانون الخاص فيما يتعلق بالجرائم التي تقع ضد المستهلك ومن ضمنها جرائم الغش، وان قانون العقوبات العام هو القانون العام، بما يعني

في حين ان المادة الثانية تؤشر الى ان كل من عرض أو باع منتجا مخالفا للتعليمات الفنية الإلزامية، يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمئة دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونا، أو بكلتا العقوبتين، اما المادة الثالثة فتؤكد ان كل من عرض أو باع منتجا ينطوي على استعماله خطورة ما، دون أن يؤشر أو يرفق به تحذير يبين وجه الخطورة والطريقة المثلى للاستعمال أو الاستخدام، وكيفية العلاج في حال حدوث ضرر ناتج عن الاستخدام، أو خالف أحكام المواد (11،19) من هذا القانون، يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمئة دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونا، أو بكلتا العقوبتين.

كما ان القانون يؤكد ان كل من صرف سلعا تموينية أدخلت للبلد بطرق غير شرعية، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثة آلاف دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونا، أو بكلتا العقوبتين.

في المقابل فان المادة (19) من قانون الصحة العامة رقم (20) لسنة 2004، تؤكد ان المنتج الغذائي يعتبر غير صالح للاستهلاك الأدمي إذا حدث تغير في خواصه الطبيعية من حيث الطعم أو المظهر أو الرائحة، أو ثبت بالتحليل حدوث تغير في تركيبته الكيماوية أو إضافة مواد كيماوية غير مسموح بها أو تلوثه بأحد الملوثات الكيماوية أو البيولوجية أو الإشعاعية، أو كانت مدة صلاحيته منتهية وفقا للتاريخ المدون عليه.

وتؤشر المادة (20) من القانون ذاته الى اعتبار المنتج الغذائي ضارا بصحة الانسان إذا ما كان ملوثا بالميكروبات أو الطفيليات أو المبيدات أو المواد المشعة أو غيرها، على نحو من شأنه إحداث المرض بالإنسان، أو كان منتجا من حيوان نافق أو مصاب بأحد الأمراض التي تنتقل عدواها إلى الإنسان، أو كانت عبوته تحتوي على مواد ضارة بالصحة، أو احتوى على مواد ضارة أو سامة أو معادن ثقيلة أو مواد حافظة أو ملونة أو غيرها والتي من شأنها إحداث المرض بالإنسان.

وتؤكد المادة (23)، ان مستورد المواد الغذائية يتحمل نفقات تحليل العينات عند دخولها، كما يتحمل مصنع المواد الغذائية نفقات تحليل العينات التي تؤخذ عند التصنيع، في حين ان المادة (84) تؤشر الغاء القوانين التالية وما طرأ عليها من تعديلات في قانون الصحة العامة رقم (40) لسنة 1940م المعمول به في محافظات غزة، والغاء قانون الصحة العامة رقم (43) لسنة 1966م المعمول به في محافظات الضفة، كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

وبخصوص العقوبات والأحكام الختامية، فان المادة (81) تشير الى معاقبة كل من يخالف أي حكم من أحكام هذا القانون، بالحبس مدة لا تزيد على سنتين، وبغرامة لا تزيد على ألفي دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ورغم وجود هذه القوانين الفلسطينية المقررة رسميا، الا ان اجراءات التقاضي ومحاكمة المتهمين بقضية تهريب أو بيع المواد الغذائية في الأسواق الفلسطينية تجري في اغلبيتها وفق قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960، الذي ينص في مواده في الفصل الثالث في المادة رقم (386) الى ان الغش في مواد مختصة بغذاء الإنسان أو الحيوان وعرضها للبيع، يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبالعقوبة من خمسة دنائير إلى خمسين دينارا أو بإحدى هاتين العقوبتين، وان كل من غش مواد مختصة بغذاء الإنسان أو الحيوان أو عقاقير أو أشربة أو منتجات صناعية أو زراعية أو طبيعية معدة للبيع.

كما تنص على انه كل من عرض أحد المنتجات أو المواد السابق ذكرها أو طرحها للبيع أو باعها وهو على علم بأنها مغشوشة وفاسدة، وان كل من عرض منتجات من شأنها إحداث الغش أو طرحها للبيع أو باعها وهو عالم بوجه استعمالها.

اما المادة (387) فتشير الى ان المنتجات المغشوشة ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان، فاذا كانت المنتجات أو المواد المغشوشة أو الفاسدة ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان، قضى بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبالعقوبة من خمسة دنائير إلى خمسين دينارا، وتطبق هذه العقوبات ولو كان الشاري أو المستهلك على علم بالغش أو الفساد الضارين.

اما المادة رقم (388) المخصصة لحيازة طعام أو شراب مضر بالصحة، فانه يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة دنائير أو بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بكلتا العقوبتين من أحرز أو أبقى في حيازته في أي مكان دون سبب مشروع منتجات أية مادة على أنها طعام أو شراب بعد أن أصبحت مضرّة بالصحة أو في حالة لا تصلح معها للأكل أو الشرب



اولوية تطبيق قانون حماية المستهلك على الوقائع التي تحدث بعد نفاذه ويحدد العقوبات ذات العلاقة".

وأشار الى قاعدة قانونية اخرى "اللاحق ينسخ السابق"، وقال: "مما لا شك فيه ان قانون حماية المستهلك الذي صدر في العام 2005 ينسخ أحكام المواد الخاصة بجرائم الغش التي وردت في قانون العقوبات الصادر في العام 1960، وتكون بذلك هي الاولى بالتطبيق بعد نفاذه". وفيما يتعلق بقواعد التنازع في التشريعات الجزائية فقد تم استثناء الحالات التي تكون الواقعة حصلت فيها في ظل القانون السابق، حيث يتفق الفقهاء هنا على تطبيق القانون الأصلح للمتهم (أي القانون الذي يتضمن العقوبة الأخف) وهذا ايضا ما قرره المادة 6 من قانون العقوبات الأردني النافذ التي نصت على انه: "كل قانون يفرض عقوبات أشد لا يطبق على الجرائم المقترفة قبل نفاذه".

غموض الاصطلاحات

كما اشار البرغوثي الى غموض في بعض الاصطلاحات والنصوص القانونية، حيث تؤكد بعض الجهات المكلفة بتطبيق القانون (لا سيما النيابة العامة) وجود غموض في بعض النصوص القانونية التي تتضمن مصطلحات غير واضحة وتحتاج الى تدخل تشريعي لتعديلها، ونذكر هنا على سبيل المثال (منتهية، تالفة، فاسدة) التي وردت في المادة (28) من قانون حماية المستهلك، حيث لم يتم تعريف تلك الاصطلاحات في مادة التعاريف أو في متن القانون، الأمر الذي يحدث ارباكا في عملية توجيه التهمة بحق المتهم، على الرغم من ان هناك بعض الاجتهادات القضائية الحديثة التي تعتبر ان انتهاء مدة صلاحية السلعة يعتبر قرينة على فسادها وتلفها.

ومن جانب آخر فإن المحاولة التي سعت اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك من خلالها لمعالجة الغموض في بعض تلك الاصطلاحات وتفسيرها قد تصطدم بالطبع بعدم دستوريتها لأنها شرعت أحكاما لا يجوز النص عليها الا بتشريع من درجة قانون وليس لائحة.

واشار الى عدم تطوير اللوائح والأنظمة التنفيذية للقوانين ذات العلاقة، وشعور المواطنين بأن العقوبات التي تفرض على مقترفي جرائم الغش غير رادعة مقارنة مع العقوبات المشددة التي تفرض على جرائم أقل خطورة وضررا على المجتمع الفلسطيني، وان تطبيق قانون العقوبات فيه اجحاف بحق المستهلك.

اشكاليات تعدد الاجسام

وبين الاشكاليات الاخرى التي اثارها البرغوثي تعدد الاجسام والوزارات والمؤسسات العامة ذات العلاقة بملاحقة جرائم الغش، حيث ان لكل الجهات التالية دورا معين في هذا المجال، وهي وزارة الاقتصاد الوطني/ دائرة حماية المستهلك، وزارة الصحة، وزارة المالية/ الضابطة الجمركية، وزارة الزراعة، جهاز الشرطة، النيابة العامة، القضاء، واللجنة الوطنية لتنظيم السوق الفلسطينية المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك.

وقال البرغوثي: "أبرز الاشكالات التي يثيرها التعدد يتمثل في انه ينتج حالة من التخبط والتنازع على الصلاحيات والتهرب من المسؤوليات".

واشار الى انه في الكثير من القضايا، التي أثارها الرأي العام الفلسطيني، وقع تبادل الاتهامات بين عدد من الجهات الرسمية المذكورة وادعاءات من كل واحد منها بأنه قام بدوره على النحو المطلوب، لكن التقصير بالملاحقة والمعاقبة كان من قبل الجهات الرسمية الاخرى، كما ان غياب جسم تنسيقي موحد يضمن التنسيق بين جميع تلك الجهات في إطار تكاملي وتعاوني بعيدا عن تنازع الصلاحيات أو التهرب



دعوات لنشر أسماء المتاجرين فيها واتخاذ اجراءات رادعة بحقهم وتعديل القوانين الحالية



وشدد هنية على ضرورة ترشيد الانفاق الأسري على الغذاء وعدالة توزيع الدخل الأسري بصورة مناسبة رغم انخفاضه وتراجع وارتفاع نسبة الفقر والبطالة.

وقال: "يترافق مع ارتفاع نسبة الانفاق على الغذاء تراجع الاعتناء بجودته ومراعاته للمواصفات والبحث عن الربح السريع متمثلاً بضبط اغذية فاسدة ومنتھية الصلاحية وعدم مراعاة عناصر التخزين الجيد والمناسب والتغول في أسعاره خصوصاً الخضراوات والفواكه والدواجن واللحوم الحمراء وبيض المائدة".

وأشار هنية الى ارتفاع نسبة ضبط الأغذية الفاسدة بكميات زادت في عام 2013 عنها في 2012، وبالمقابل فإن الأسابيع الثلاثة الأولى من العام 2014 شهدت ذات الارتفاعات في نسبة الأغذية الفاسدة التي تم ضبطها في عدد من المدن، بغض النظر عن كون مصدرها من الصناعات الإسرائيلية أو المستوطنات، فهي على الأقل تباع في السوق الفلسطينية أو تهرب أو تزور أو يعاد تغليفها".

وأكد هنية ان قرارا اتخذ في يوم المستهلك الفلسطيني 2013 بخصوص امكانية رفع قضايا جماعية باسم المستهلك ضد من يتاجر بالأغذية الفاسدة والمنتھية الصلاحية والتغول في الاسعار، لكنه قال: "لم نلجأ لهذا الأسلوب لغاية هذه اللحظة باستثناء استخدام هذا الحق القانوني لردع المتورطين عن فعلتهم، وقررنا تقديم قضية جماعية ضد قطاع الكهرباء لعدم فاعليته اثناء المنخفض الجوي الا أن محاميا فلسطينيا قام بهذه الخطوة فأثرنا ان نترك الموضوع له".

المطالبة بقانون يتيح التشهير بالمتورطين

من جانبه أكد النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي، د.حسن خريشة، الحاجة لاصدار قانون واضح يفتح المجال للتشهير وبيعان أسماء المتورطين في جرائم تهريب الأغذية الفاسدة لأسواقنا، مؤكداً وجود حاجة لمثل هذا القانون الذي يمكن اصداره من قبل رئيس السلطة الوطنية وفق لصلاحياته حسب القانون الأساسي.

واضاف: "المتورطون بجرائم تهريب الأغذية الفاسدة لم يخجلوا من أعمالهم ولذلك علينا أن نخجل من التشهير بهم ونشر اسمائهم على الملأ"، موضحاً ان "التشهير بهؤلاء هو احدى الوسائل في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد صحة المواطنين وتهدر أموالهم".

ويذكر مسؤولون وخبراء ناقوس الخطر في ظل ازدياد عمليات ضبط أغذية وأدوية فاسدة في اسواقنا، الى حد انه لا يمر يوم إلا يتم الاعلان عن اتلاف كميات من المواد دون تحقيق نجاحات في منع حدوثها.

ويقول البرغوثي: "هناك عدد من الاشكالات التي تسبب تفشي ظاهرة الفساد في الأغذية سواء في الاطار التشريعي أو المؤسساتي والتي يجب معالجتها للوصول الى الجانب الوقائي المطلوب، وقد يكون موضوع الشفافية في نشر المعلومات للمواطن حول ما يتم كشفه هو واحد من أهم الحلول المطلوبة والتي تجعل المواطن مطمئناً الى ان عملية المساءلة والمحاسبة تتم على النحو المطلوب من جانب، وتحقق من جانب آخر، الجانب الردعي المهم ايضا للتجار ضعاف النفوس الذين قد لا تردعهم العقوبات المخفضة التي وللأسف لا يزال قضاؤنا يتهاون في ايقاعها على هؤلاء المجرمين والتي لا تزيد في بعض الأحيان عن غرامات مالية تصل الى 50 ديناراً اردنياً".

في حين تطالب جمعية حماية المستهلك الفلسطيني بانفاذ العمل بمادة العقوبات (27) في قانون حماية المستهلك رقم 21 لعام 2005 بحق المتهمين بضبط كميات من الشوكولاتة واللحوم الفاسدة والأغذية الفاسدة ومنتھية الصلاحية حتى تشكل هذه الإجراءات القضائية ضدهم عبرة ورادعا لعدم تكرار مثل هذه الجرائم الاقتصادية.

واعتبرت ان استمرار التقاضي على أساس قانون العقوبات 1960 لا يشكل رادعا لمن تسول له نفسه بالمتاجرة بالأغذية الفاسدة ومنتھية الصلاحية سعياً وراء الربح السريع.

في حين يرى هنية "أهمية تفعيل الأدوات لتنظيم المهن التي تعتبر هذه المؤسسات مظلتها وتحديد مدونة سلوك للصناعيين والتجار

من المسؤوليات. فعلى الرغم من ان قرار مجلس الوزراء رقم (15) لعام 2009 باللائحة التنفيذية للمجلس الفلسطيني لحماية المستهلك، نص على تشكيل المجلس، وكيفية ادارته وعقد اجتماعاته، الا انه ومنذ العام 2009 الذي صدرت فيه هذه اللائحة وحتى وقتنا هذا لم يصار الى تشكيل المجلس وانشائه على ارض الواقع.

غياب شفافية اجراءات الملاحقة والمحاکمات

كما أشار البرغوثي الى غياب الشفافية في اجراءات الملاحقة والمحاکمات لمقترفي جرائم الفساد في الدواء والغذاء، حيث ان الادعاء بسرية التحقيقات الجزائية في تلك الجرائم بعد ان يتم الاعلان عن اكتشافها والمبالغة في بعض الأحيان في هذه الاعلانات والضجة الاعلامية التي تحدثها بعض الجهات المختصة من باب الترويح والدعاية لانجازاتها، يخلق لدى الرأي العام اضطراباً وشعوراً بافلات المجرمين من العقاب عندما لا يتم اعلامهم ولو على الأقل بمعلومات عامة حول مجريات التحقيق والأحكام القضائية التي تصدر بحق المجرمين، اضافة الى بطء اجراءات الملاحقة واجراءات التقاضي والمحاکمات لمقترفي جرائم الفساد في الدواء والغذاء، ما يضعف من الجانب الردعي المطلوب لملاحقة ومعاقبة هذا النوع من الجرائم.

وأكد البرغوثي "وجود ضعف في التأهيل لدى بعض الكوادر البشرية في الجهات الادارية ذات العلاقة، ما يعيق من ممارسة دورها المنصوص عليه قانوناً، كنقص التأهيل والتدريب فيما يتعلق بآليات التعامل مع ملفات القضية والأدلة وموضوع التحفظ على المنتجات والأشخاص، وضعف في الامكانيات المالية المتاحة لدى بعض الجهات الادارية ذات العلاقة (كوزارتي الصحة والاقتصاد) ما يجعلها غير قادرة على ممارسة مهامها على النحو المطلوب، كنقص المفتشين، وعدم تخصيص المركبات الكافية للقيام بعمليات التفتيش".

ثلث الإنفاق على الطعام

من جانبه أشار رئيس جمعية حماية المستهلك صلاح هنية، الى تقرير الجهاز المركزي الفلسطيني الصادر في يوم الاسكان العالمي (2013/7/11) والذي بين ان أكثر من ثلث انفاق الأسرة الفلسطينية الكلي على الطعام.

وقال هنية: "بناء على نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية 2011، بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري النقدي على مختلف السلع والخدمات 945.4 ديناراً أردنياً في فلسطين، (بواقع 1,058.4 ديناراً أردنياً في الضفة الغربية مقابل 729.3 ديناراً أردنياً في قطاع غزة)، لأسرة متوسط حجمها في فلسطين 6 أفراد (بواقع 5.7 أفراد في الضفة الغربية و6.6 أفراد في قطاع غزة). وشكل الإنفاق على مجموعات الطعام من متوسط الإنفاق الكلي للأسرة في فلسطين 34.5٪ من مجمل الإنفاق الشهري، بواقع 32.7٪ في الضفة الغربية و39.4٪ في قطاع غزة".

واضاف هنية: "هذه الأرقام تعطي مؤشرات غير مريحة أبرزها أن المواطن الفلسطيني ورغم تراجع قدرته الشرائية وتراجع مستوى المعيشة الا انه ينفق 34.5٪ للأسرة من مجمل الإنفاق الشهري، وهذا يؤشر الى ارتفاع اسعار المستهلك والضغط الذي تتحمله موازنة الأسرة، اضافة لنفقات فواتير الخدمات، ويؤشر أيضاً إلى تراجع مستوى الرفاهية في حياة الأسرة الفلسطينية حسب مؤشرات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني التي تشير إلى ان نحو ربع المشاركين في القوى العاملة عاطلين عن العمل (23.9٪) خلال الربع الأول من عام 2013، وارتفاع معدل الفقر بين الأفراد في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية.

وتابع: "حتى نوضح موضوع الرفاهية فان الأسرة الفلسطينية ترفع نسبة الإنفاق على الطعام رغم البطالة والفقر وتراجع القدرة الشرائية على حساب بنود الإنفاق الأخرى التي تعتبر مؤشرات تنموية تؤخذ بالحسبان في يوم السكان العالمي لدى الأمم المتحدة مثل الإنفاق على التعليم والصحة".

والموردين والمصدرين، وتنقية هذه المهن من الذين يتاجرون بالأغذية الفاسدة والمنتھية الصلاحية ومنتجات المستوطنات، وضرورة ضمان شهادة المنشأة الفلسطينية بالكامل".

وعبر هنية عن قلقه من ازدياد كميات الأغذية الفاسدة والمنتھية الصلاحية التي تم ضبطها مؤخراً في مختلف المحافظات بصورة تشير بوضوح الى ان غياب الإجراء القانوني الرادع سبب اساسي في عدم وضع حد لهذه الظاهرة، وهذا يستدعي تفعيل حملات الرقابة على السوق وضبطها وتنظيمها، وتوحيد جهود الرقابة والضبط حتى لا تشكل منفذاً لضعاف النفوس.

وقابل هنية: "بغض النظر عن مصدر هذه الأغذية والمنتجات سواء إسرائيلية أو مستوطنات فان وجودها غير مبرر في السوق الفلسطينية بالمثل، حيث يصر البعض على الإشارة الى انها ليست منتجات فلسطينية وهذا لا يعفي من المسؤولية المهنية".

المطلوب اجراءات وقرارات

ويجمع خبراء ومختصون وفي مقدمتهم المحامي البرغوثي على أهمية تفعيل العمل بقانون الصحة العامة وقانون حماية المستهلك، مع ضرورة معالجة الثغرات والعيوب الواردة في قانون حماية المستهلك وازالة اللبس في المصطلحات القانون الغامضة التي استخدمها مثل (المنتھية، التالفة، الفاسدة) من خلال اجراء تعديل عليه يتضمن تعريف تلك الاصطلاحات، وتركيز نصوصه على القضايا الخاصة بنزاهة المعاملات التجارية من حيث الاسعار ومطابقة المواصفات، وتطوير اللوائح والأنظمة التنفيذية للقوانين ذات العلاقة، وتطوير نظم رقابية حديثة تضمن كشف تلك الجرائم على النحو المطلوب".

وطالبوا بانشاء ادارة عامة لسلامة الغذاء والدواء تتمتع بالاستقلال اللازم لممارسة عملها وتتبع وزارة الصحة وتكون هي جهة الاختصاص الرئيسية بالرقابة والإشراف والمتابعة على الأغذية والأدوية في السوق الفلسطينية، والاسراع في تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (15) لعام 2009 باللائحة التنفيذية للمجلس الفلسطيني لحماية المستهلك بتشكيل المجلس ومباشرة عمله كجسم تنسيقي موحد يضمن التنسيق بين جميع تلك الجهات في اطار تكاملي وتعاوني بعيداً عن تنازع الصلاحيات أو التهرب من المسؤوليات، واعادة النظر في المرجعيات الرقابية وإلغاء أي جسم غير منظم بموجب تشريع، وتحديد اختصاصات كل جسم من هذه الأجسام تحديداً دقيقاً، واعادة تأهيل بعض الكوادر البشرية في الجهات الادارية ذات العلاقة لتحسين قدرتها على ممارسة دورها المنصوص عليه قانوناً، كآليات التعامل مع ملفات القضية والتحفظ على المنتجات والأشخاص، وتعزيز الامكانيات المادية لدى بعض الجهات الادارية ذات العلاقة (كوزارتي الصحة والاقتصاد) بصورة تجعلها قادرتين على ممارسة مهامهما على النحو المطلوب، كتحديد عدد من المفتشين المختصين والمدرّبين، وتخصيص المركبات الكافية للقيام بعمليات التفتيش، وشفافية اجراءات الملاحقة والمحاکمات، بحيث يتم كشف بعض من المعلومات العامة للرأي العام حول مجريات الملاحقة والأحكام القضائية التي تصدر بحق المجرمين (دون المساس بمجريات التحقيق) لطمانته بعدم افلات المجرمين من العقاب، والاسراع وعدم التباطؤ في اجراءات الملاحقة والمحاکمات لمقترفي جرائم الفساد في الدواء والغذاء، بما يعزز من الجانب الردعي المطلوب لملاحقة ومعاقبة هذا النوع من الجرائم.

ارتفاع نسبة الإنفاق على الغذاء مقابل تراجع الاعتناء بجودته

مقاولو قطاع غزة .. من مشغلين لأيدي العاملة الى باحثين عن فرص للبطالة المؤقتة

حياة وسوق حسن دوحان

تحول مقاولو قطاع غزة خلال الستة شهور الماضية إلى باحثين عن فرص للبطالة المؤقتة لهم وللعاملين لديهم بعدما تعرضت مشاريعهم الإنشائية للشلل التام نتيجة منع قوات الاحتلال إدخال مواد البناء في إطار سياسة الحصار التي تنفذها منذ سبع سنوات متتالية.

ورغم سعيهم للحصول على بطالة مؤقتة، إلا أنهم فشلوا في ذلك لتصنيفهم من أصحاب الشركات، وتعرض قطاع الإنشاءات بقطاع غزة إلى خسائر كبيرة نتيجة تجميد العمل في العديد من المباني والمنازل والمشاريع لامتناع إسرائيل عن توريد مواد البناء (الاسمنت، الحديد، الحصى وغيرها).

وكان قطاع الإنشاءات يعتمد على مواد البناء المهربة عبر الأنفاق خلال السنوات الثلاث الماضية، ولكن نتيجة لقيام السلطات المصرية بحملات أمنية مكثفة لإغلاق الأنفاق، توقفت أعمال البناء بشكل كامل، إلى أن سمحت قوات الاحتلال بإدخال كميات محدودة من مواد البناء لكن سرعان ما أوقفت إدخالها بعد اكتشاف نفق خان يونس.

توقف مشاريع وتصاعد أزمة السكن

ويقول مدير شركة الوثبة الذهبية للمقاولات محمد الشريف: "لقد استلمنا موقع مشروع إقامة مدرسة من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأونروا في 4 - 9 -

2013، وعملنا على تجهيز الموقع ثم تم إبلاغنا من قبل الوكالة انه لن يتم توريد مواد بناء لإتمام إنشاء مدرسة الفردوس في بيت لاهيا، ومنذ شهر أيلول وحتى الآن ونحن متوقفون عن العمل".

ويوضح الشريف أن عدم إدخال إسرائيل مواد البناء لقطاع غزة أدى إلى وقف تنفيذ مشاريع البنية التحتية والصحة والمرافق الخدمائية، وتصاعد أزمة السكن، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وركود اقتصادي كامل وتوقف حركة الاستثمار.

ويؤكد أن شركته تعرضت لخسائر ناتجة عن المصاريف الإدارية والمكاتب والسيارات والمصاريف المباشرة وغير المباشرة وفوائد البنوك، كما أن استمرار وقف العمل أدى إلى تهالك المعدات، مشيراً إلى أن شركته تعرضت لخسائر تقدر بـ 100 ألف دولار بينما تبلغ قيمة مشروع المدرسة مليون ونصف المليون دولار، إضافة إلى تسريح الموظفين والعمال والمهندسين.

ويقول الشريف إن وكالة الأونروا ترفض دفع التعويضات المالية اللازمة، رغم أن لنا خمسة شهور غير قادرين على دفع رواتب الموظفين والمهندسين، كما أن المنخفض الجوي أثر على المشاريع الجاري تنفيذها. ويضيف إن استمرار انخفاض سعر الدولار يسبب خسائر إضافية، فقد استلمنا المشروع وسعر الدولار 3.75 شيقل واليوم سعره 3.46 شيقل. ويشغل قطاع الإنشاءات 22% من العمالة في قطاع غزة، 30 ألف بشكل مباشر و40 ألف بشكل غير مباشر بشكل شهري، ويساهم بـ 32% من الناتج المحلي.

قوافل البطالة

ويعتبر صاحب شركة فوجو للمقاولات والتجارة العامة رجل الأعمال المختار سامي فوجو إن الخروج من أزمة مواد البناء وكافة أزمات قطاع غزة يتطلب إنهاء الانقسام، موضحاً أن قطاع الإنشاءات والمقاولات مصاب منذ سبعة شهور بحالة من الشلل التام منذ 30 - 6 - 2013 عندما تم إغلاق الأنفاق.

ويوضح أن أكثر من 100 عامل لدى شركته انضموا إلى قوافل البطالة نتيجة عدم إدخال إسرائيل مواد البناء عبر معبر كرم أبو سالم، مشدداً على ضرورة العمل مع الجهات الدولية للضغط على الحكومة الإسرائيلية لإدخال مواد البناء وإعادة تشغيل مئات الشركات التي تعطل العمل فيها بشكل كامل.

ودعا المختار فوجو إلى الإسراع في إجراء المصالحة وفتح المعابر وإدخال مواد البناء والاسمنت والكهرباء والغاز، ويقول: "تعبننا وبدنا نشتغل بكفي هيك، تضررنا من الانقسام، والناس مش قادرة تتحمل الوضع".



المقاولون والعمال في غزة ،، شوق للعودة الى العمل

* شلل بقطاع الإنشاءات والمقاولون يتعرضون لخسائر كبيرة

* الحل لأزمة مواد البناء.. فتح «كرم أبو سالم» و«رفح التجاري» وتشغيل مطار وميناء غزة

وكانت قرابة 3000 أسرة فقدت منازلها في رفح، بعدما هدمتها قوات الاحتلال خلال عمليات عسكرية منذ عام 2003.

ويؤكد صاحب شركة جبل طارق للمقاولات أحمد العمري ان قطاع المقاولات تعرض إلى أضرار كبيرة، موضحاً ان شركته متوقفة ومتعطلة بشكل شبه كامل عن العمل منذ سبع سنوات نتيجة عدم دخول مواد البناء. ويوضح أن العمل لم يعد ذا جدوى أو عائد، نتيجة تذبذب أسعار مواد البناء التي كانت تهرب عبر الأنفاق، وانعدام دخولها بشكل كامل عبر الأنفاق، ومنع إسرائيل توريدها لقطاع غزة الأمر الذي تسبب بخسائر فادحة للمقاولين.

وأدى عدم إدخال مواد البناء إلى توقف 20 مشروعاً للأونروا بقيمة 75 مليون دولار، الأمر الذي سيؤدي إلى تأخير تسليم المشاريع وعلى رأسها المشروع السعودي "2" وغيرها من مشاريع الإنشاءات المهمة.

ضرر كبير

وتعتمد 280 شركة مقاولات على مواد البناء التي يتم توريدها عبر معبر كرم أبو سالم بعد إغلاق الأنفاق، في حين تعمل نحو 20 شركة مقاولات على مواد البناء التي يتم توريدها عبر معبر رفح البري للمشاريع القطرية.

ويقول صاحب شركة ميديا للمقاولات عماد حسونة: لقد تعرضت شركاتنا لضرر كبير، وتشكل مادة الاسمنت العمود الفقري لإقامة مشاريعنا، فمثلاً "القسارة والبلاط تحتاج إلى الاسمنت، كما أن مصانع وورش عمل للألمنيوم والحديد والدهانات تعطلت".

ويضيف حسونة: تم إرساء مشروع مدرسة مسقط لوكالة الأونروا بقيمة مليون ونصف المليون دولار في شهر حزيران الماضي، ونتيجة عدم إدخال مواد البناء منذ شهر حزيران الماضي تعرضنا لخسائر بـ 3%.

ويطالب إسرائيل برفع الحصار وإدخال مواد البناء، مشيراً إلى أن المشاريع القطرية ما زال العمل فيها مستمراً لأن السلطات المصرية تقوم بإدخال مواد البناء لها عن طريق معبر رفح.

ويشير إلى أن وزارة الاقتصاد بالحكومة المقالة قامت بالتنسيق مع اتحاد المقاولين بإعطائنا ستة أطنان من الاسمنت لكل مشروع مسجل من أصل قرابة 100 طن نحن بحاجة عاجلة لها.

وبدوره يروي صاحب شركة سما المدينة للمقاولات خليل أبو شمالة معاناته في توفير مواد البناء للمشاريع التي يعمل على تجهيزها دون جدوى، ويقول: نحن تضررنا كثيراً، ووكالة الغوث وقعت معنا عقود، وكانت ترفض أن نعمل بمواد البناء المهربة عبر الأنفاق، وتصر أن نلتزم بمواد البناء التي يتم إدخالها عبر كرم أبو سالم، وحتى الآن المشاريع

متوقفة ومتعطلة لعدم إدخال إسرائيل مواد البناء اللازمة الأمر الذي عرضنا إلى خسائر تقدر بما يعادل عشرة آلاف دولار شهرياً.

ويضيف أبو شمالة: "عندي مصنع للطوب ادفع له إيجار 5000 دينار ويعمل فيه 40 عاملاً انضموا إلى قوافل العاطلين عن العمل، إضافة إلى 150 عاملاً كانوا يعملون معي في المشاريع الأخرى".

ويطالب وكالة الأونروا بتعويض المقاولين نتيجة عدم توريد مواد البناء حتى الآن. وقال: "لقد تحولنا إلى محتاجين"، مشيراً إلى أن وزارة الاقتصاد في الحكومة المقالة بغزة قامت بتوزيع الاسمنت بكميات قليلة، فقد أعطتنا ستة أطنان رغم أن احتياجاتنا الفعلية المؤقتة تقدر بمئة طن لإتمام مشروع إنشاء حدائق مع مؤسسة معاً للعمل التنموي.

ويشير صاحب شركة البرج الفضي للمقاولات جمعة كلاب إلى أن عدم إدخال مواد البناء لقطاع غزة أدى إلى تدمير جزء كبير من أعمالنا وتوقفها تماماً منها مشروع إقامة مدرسة وكالة ووحدة سكنية في المنطقة الوسطى، مؤكداً انضمام أكثر من 60 عاملاً وحرفياً للمتعطلين عن العمل. ودعا إلى تدخل كافة الجهات لدى الجانب الإسرائيلي، ويقول: "إن الحل يكمن بإدخال مواد البناء، وهناك وعودات للأونروا لحل المشكلة".

توقف عشرات الشركات

ويوضح نائب نقيب اتحاد المقاولين نبيل أبو معيلق ان عدم إدخال الحكومة الإسرائيلية مواد البناء منذ ستة شهور لقطاع غزة ألحق خسائر كبيرة بالاقتصاد الفلسطيني وأدى إلى توقف نحو 280 شركة عن العمل من أصل 300 شركة للمقاولات. ويقول: إن تعطل شركات المقاولات وتوقف مشاريعها أدى إلى فقدان نحو 30 ألف فرصة عمل مباشرة وأكثر من 40 ألف غير مباشرة مرتبطة بقطاع الإنشاءات.

ويؤكد أن عدم إدخال إسرائيل مواد البناء أدى إلى توقف العمل في أكثر من 75 مشروعاً، منها مشاريع حيوية كالمدراس ورياض الأطفال والمرافق الصحية والبنى التحتية وشبكات المياه، بالإضافة إلى توقف تنفيذ بناء العمارات السكنية التي يقوم رجال أعمال ومستثمرون بإنشائها، ما سبب خسارة فادحة لأصحاب هذه المباني والمواطنين الذين لم يتسلموا هذه الوحدات السكنية للعيش فيها، بعد أن أنفقوا فيها كل مدخراتهم واقترضوا من البنوك ما زاد من سوء أوضاعهم المعيشية.

ويشير أبو معيلق إلى منع الجانب الإسرائيلي إدخال المواد الإنشائية خاصة الاسمنت وحديد التسليح والحصى والبيسكورس والبيتومين عبر معبر كرم أبو سالم ما أدى إلى شل قطاع الإنشاءات، موضحاً ان ما يتم إدخاله من كميات محدودة لصالح المشاريع التي تنفذها وكالة الغوث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اقتصر على خمسة مشاريع فقط.

ويطالب أبو معيلق الجانب الإسرائيلي بتوفير احتياجات قطاع الإنشاءات من المواد الإنشائية والآليات والمعدات الثقيلة المطلوبة لتنفيذ المشاريع بما في ذلك المضخات اللازمة لإزالة آثار المنخفض الجوي وإصلاح الأضرار الناجمة عنه.

ويحذر من خطورة انهيار قطاع الإنشاءات الذي يشغل 22% من العمالة ويساهم بنحو 32% من الناتج المحلي، ويدعو إلى تمكين القطاعات الإنتاجية في غزة من تسويق منتجاتها المختلفة للصفة الغربية والعمل على منح تسهيلات لتنقل المقاولين ليتمكنوا من توريد احتياجاتهم من الأجهزة والمعدات والمواد اللازمة لتعاقداتهم ومتابعة أنشطتهم الاقتصادية ومصالحتهم التجارية.

ويدعو أبو معيلق المجتمع الدولي وكافة المؤسسات الحقوقية والإنسانية للضغط على حكومة الاحتلال لإعادة ضخ مواد البناء لقطاع غزة، مشيراً إلى توقف العمل في عشرات المشاريع قيد التنفيذ والتي تبلغ قيمتها الإجمالية 200 مليون دولار، عدا عن الاستثمارات الخاصة والعمارات والشقق السكنية الخاصة بالمواطنين.

ويوضح أن الحل يكمن في فتح معبر كرم أبو سالم لإدخال مواد البناء، وتشغيل مطار غزة الدولي وميناء غزة وفتح معبر رفح التجاري، معرباً عن أمله بان يتم تجاوز المرحلة الراهنة وإعادة الحياة لقطاع المقاولات المدمر نتيجة الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة.

عدادات لمواقف السيارات بداية الشهر المقبل بطولكرم.. ماذا يقول التجار والمواطنون؟

مراد ياسين

حياة وسوق

إذا اردت ركن سيارتك في أحد الشوارع الرئيسية بمدينة طولكرم فعليك ان تدفع شيقلا واحدا لكل 30 دقيقة والا ستدفع مخالفة تتراوح بين 20 الى 40 شيقلا، وذلك من خلال عدادات مواقف السيارات التي تم تركيبها في عدد من الشوارع والمواقع الحيوية في المدينة في محاولة من البلدية للحد من الوقوف العشوائي للمركبات وتنظيم حركة السير والحد من ظاهرة الازدحام المروري.

ممثل شركة "تك بارك" لحلول المركبات هشام غنام، وهي الشركة التي رسا عليها عطاء التنفيذ، قال: "تم الاتفاق على تفعيل نظام عدادات مواقف السيارات مسبقا الدفع في الأول من شهر شباط المقبل بحيث يلتزم كل من يركن سيارته في عدد من الشوارع الحيوية في المدينة بدفع شيقل لكل 30 دقيقة، علما ان هذه العدادات تقبل العملات المعدنية للفئات نصف شيقل أو شيقل واحد أو 2 شيقل أو 5

شواقل، وذلك حسب رغبة المواطن والمدة التي تناسبه".

واكد غنام ان شركته أتمت تركيب 140 عدادا حتى الآن في طولكرم وستواصل تركيب المزيد منها حتى يصل عددها الى 170 عدادا، لافتا الى ان شركته تعمل حاليا في ثلاث مدن في الشمال وهي طولكرم وقلقيلية وجنين، وتم تطبيق المشروع في قلقيلية منذ عام عبر تركيب 145 عدادا لمواقف السيارات وفي جنين بدأ العمل به منذ ثلاثة شهور بتركيب 280 عدادا.

ولفت غنام الى دعم الكثير من تجار طولكرم لهذه الخطوة كونه يساهم في تنظيم المدينة ويوفر أماكن خاصة للمتسوقين ويحل مشكلات أزمة السير الخائفة التي تحدث خاصة يوم السبت.

وأكد غنام ان القانون سيطبق على جميع السيارات من دون تمييز، حيث لا نفرق بين أهالي الضفة الغربية أو فلسطيني الـ48، باستثناء سيارات الأمن والإسعاف والتي تحمل شارة أجهزة الأمن رقم 99.

ووصف مستشار محافظ طولكرم لشؤون السير، علام الحطاب، مشروع عدادات السيارات بالإيجابي كونه يعطي انطبعا حضاريا عن المدينة ويحد من الازدحام المروري، مؤكدا ان لجنة سير المحافظة سبق ان طالبت البلدية بضرورة معالجة أزمة المرور الخائفة في مركز المدينة، وتوفير مواقف للمتسوقين من أراضي عام 1948 لتنشيط الحركة التجارية في المدينة. وأكد حطاب أن تطبيق هذا المشروع سيساهم في دفع عجلة اقتصاد المدينة.



علام الحطاب



هشام غنام

وقال رئيس بلدية طولكرم اياد الجلاذ: ان المشروع حيوي ومهم للمدينة تحديدا في وسط السوق التجاري، حيث يعتمد الكثير من المواطنين والتجار لركن سياراتهم أمام محلاتهم التجارية منذ ساعات الصباح الباكر وحتى المساء، مؤكدا أن البلدية وفرت ساحات متعددة لمواقف السيارات وبإمكان المواطنين والتجار استغلالها إذا أرادوا تجنب دفع المال لهذه العدادات.

إحسان الحطاب من وحدة العلاقات العامة في بلدية طولكرم قال: "ان البلدية وضمن خطتها في تنمية الاقتصاد في مدينة طولكرم، ونظرا لتزايد عدد المركبات والأزمة المرورية في مناطق التسوق بالمدينة، رأت ووفق الصلاحيات الممنوحة لها بموجب القانون تركيب عدادات مسبقا الدفع لمواقف السيارات لضمان سهولة الوصول إلى وسط المدينة وأسواقها والوقوف فيها فترات مؤقتة بسعر أقل مما يسمح للمواطنين والوافدين من خارج المدينة إيقاف سياراتهم أمام المحال التجارية التي يرغبون بالتسوق منها، الأمر الذي سينعكس إيجابا على الحركة التجارية كونه يضمن عدم حجز المواقف لمركبات معينة طوال اليوم، كما هو مطبق عمليا في مدينتي نابلس ورام الله" مشيرا الى أن نظام العدادات لم يبدأ تنفيذه حتى اللحظة.

المحامي والناشط الحقوقي حسام حطاب يقول: "من حق بلدية طولكرم كهيئة محلية تنظيم الشوارع بشكل عام، وتنظيم مواقف السيارات بشكل خاص استنادا لنظام مواقف المركبات

للهيئات المحلية الصادر بموجب قانون الهيئات المحلية والذي يعطي الحق للبلدية باستيفاء الرسوم التي تقررها لقاء استعمال مواقف المركبات".

التاجر عدنان صبح يقول: "هذه العدادات كانت مطلبا رئيسيا لتجار المدينة لكسر احتكار أصحاب المحلات التجارية لركن مركباتهم أمام محلاتهم، وكأن الشوارع أصبحت ملكا لهم وبالتالي توفير مواقف للمتسوقين".

"أنا مع فكرة هذه العدادات كونها تحد من ظاهرة ركن المركبات أمام المحلات التجارية. الآن هناك فرصة لأهالي المحافظة سواء من الشعراوية أو الكفريات أو فلسطيني الـ48 لركن مركباتهم لمدة ساعة أو ساعتين للتسوق في هذه الشوارع الحيوية في المدينة"، يقول سهيل أبو طاعة وهو تاجر أيضا، الا انه أشار الى ان عددا من هذه العدادات تعطل قبل ان يعمل!.

خالد كنعان (صاحب محل للملابس) قال:

"فكرة تطبيق العدادات في مدينة طولكرم انبثقت من التجار أنفسهم كونها تساهم في توفير مواقف للمتسوقين الوافدين للمدينة، ويضع حدا لمن يركنون سياراتهم منذ ساعات الصباح الباكر وحتى المساء"، مؤكدا انه كتاجر يملك سيارة وسيركن سيارته في مواقف خاصة للكراجات بعد البدء في تنفيذ هذا المشروع الحيوي في المدينة، داعيا المواطنين الى التعاون مع الشركة المنفذة لإنجاح هذه العدادات، كونها تعود بالفائدة على تجار المحافظة.

ضياء سفاريني (تاجر) قال: "إذا طبقت عدادات الدفع المسبق لجميع السيارات ومن دون استثناءات على جميع المواطنين ستحقق نجاحا جيدا على أرض الواقع وستساهم في الحد من ركن المركبات وسط المدينة أمام المحلات التجارية وستوفر فرصا جيدة للمتسوقين للتبضع من وسط المدينة، كما ستوفر فرصة جيدة للتجار لإنزال حمولات بضائعهم دون إحداث ازمت مرور خانقة".

جلال جزماوي (صاحب محل لأكسسورات الكمبيوتر) قال: "أنا مع تطبيق المشروع كونه يعطي المجال للمتسوق ركن سيارته أمام أي محل تجاري وسط المدينة، ويمنع احتكار وسيطرة أصحاب المحلات التجارية على تلك المواقف لسياراتهم الخاصة"، داعيا جميع التجار والمواطنين الى التعاون مع البلدية والجهات المختصة لإنجاح المشروع.

المواطن مجدي حسينا يقول: لا يعقل ان يلجأ المواطنون لركن

سياراتهم في مواقف خاصة كي يدفع كل مواطن 7 شواقل بمعدل 200 شيقل شهريا؛ ما سيفاقم من معاناته المادية، وأدعو البلدية لتوفير مواقف مجانية لسيارات المواطنين كي يكتب لهذا المشروع النجاح على أرض الواقع.

"لا شك ان تطبيق مشروع عدادات الدفع المسبق لوقوف المركبات له ايجابيات وسلبيات"، يقول أحمد بياتسه من فلسطيني الـ48. ويضيف: "الايجابيات تتمثل بتوفير اماكن لركن مركبات المتسوقين وسط المدينة، والسلبيات تتمثل في (كلبشة) السيارة بحجة عدم دفع فلوس في العدادات وعليك ان تدفع غرامة بين 20 الى 40 شيقلا نقدا".

وتساءل: "حال عدم توفر نقود مع المواطن كيف سيتم التعامل معه؟ وكيف سيتحرك بسيارته؟". وتابع: "الكثير من المتسوقين من داخل الخط الأخضر يأتون لمدينة طولكرم كونها ارخص ثمنا، لكن اذا تعرضوا لمخالفات متكررة سيلجأون الى أسواق اخرى ما سيدفع التجار للمطالبة بإزالتها كما حدث في مدينة قلقيلية مؤخرا".



عدادات مواقف السيارات

مكب "بيرزيت - عطارة" ..

وعود واتفاقيات وحلول برسم التأجيل

حياة وسوق رانا العطاري

"قتلتنا الريحه يا خالتي، والله عايشين في جحيم من الدخان والفئران والكلاب والناموس إلي بتطلع من المكب" .. ببساطة الكلمات هذه تشتكي أم محمد قطيري التي يبعد منزلها 300 متر فقط عن مكب "بيرزيت عطارة".

وتتابع: الاتفاق مع بلدية بيرزيت كان أن يتم طمر النفايات لا حرقها .. الهواء ملوث والدخان سيسبب لنا الأمراض".

"في فصل الصيف يزداد الأمر سوءاً، وتزداد الروائح الكريهة وتنتشر الكلاب والخنازير البرية والحشرات، تقول قطيري.

وتضيف: "الناس تنتظر أيام العطل حتى تستريح وهنا يتم حرق النفايات أيام الجمعة والسبت!!، الناس هنا بدأت تعاني من أمراض في الجهاز التنفسي".

يقول المثل الشعبي "حق الجار على الجار لو جار"، بلدية بيرزيت تقيم على حدود جارتها قرية عطارة، مكب نفايات منذ ثمانينيات القرن الماضي، في حين يتأذى أهالي عطارة والقرى القريبة من المكب والروائح النتنة السامة التي تنبعث منه جراء حرق النفايات. ما يميز المكب أنه لا يستخدم فقط للنفايات

الصلبة، بل السائلة أيضاً، ما يعني وجود العديد من الحشرات (الذباب والهسوس والناموس..)، والتي تجد في المياه العادمة التي تفرغها صهاريج النضح في المنطقة دون رقيب مرتعا للنمو والتكاثر، بينما يعاني سكان المنطقة الأمرين منها. يقول الأهالي إن بلدية بيرزيت عينت حارساً للمكب لفترة مؤقتة ثم عادت الأمور كما كانت عليه.

رئيس بلدية عطارة روجي عقل، يقول: "نعمل جاهدين لإيجاد حل أو بديل عن المكب من خلال التعاون مع بلدية بيرزيت ومجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة، علماً أن هناك أكثر من 75 مكباً عشوائياً في محافظة رام الله". ويرى عقل أن "الحل الذي يتطلع إليه مجلس الخدمات المشترك هو تجميع مكبات النفايات في مكب مشترك في منطقة رمون بحيث يراعي المعايير البيئية والصحية، ولكن المشروع تأخر بسبب معيقات كثيرة أهمها الاحتلال".

لا بديل

رئيس بلدية بيرزيت، حسيب كيلة قال: "إن بيرزيت تستخدم المكب منذ عام 1982، وتعاني كبقية المناطق في فلسطين من المكبات العشوائية، فلا يوجد بديل بسبب عرقلة الاحتلال

انجاز مشروع مكب رمون الذي يراعي المعايير الصحية والبيئية".

وأضاف كيلة: "إن بلدية بيرزيت ملتزمة بالاتفاق مع بلدية وأهالي قرية عطارة، ووظفنا حارساً لمنع احراق النفايات، لكن أحياناً تشتعل النار بصورة تلقائية نتيجة تفاعل المواد في المكب، ويتم طمر النفايات مرتين في الأسبوع".

وحسب كيلة فإن المكب يستقبل حوالي 10 أطنان من النفايات يومياً من بيرزيت وعطارة وعارورة وروابي، فيما تتكفل بلدية بيرزيت بكافة المصاريف الخاصة بعمل المكب.

حلول مؤقتة

مدير مكتب سلطة جودة البيئة في محافظة رام الله المهندس ثابت يوسف يقول: كافة المكبات العشوائية مخالفة لقوانين البيئة والصحة، ووجودها يعود إلى موافقة الهيئات المحلية عليها بسبب حواجز الاحتلال التي منعت التنقل خلال فترة الانتفاضة.

وبخصوص مكب عطارة قال: "تشتري بلدنا عطارة وبيرزيت في نفس المكب، لكن أرض المكب تابعة لبلدية بيرزيت وبالتالي هي المسؤولة عنه. وصلتنا العديد من الشكاوى خلال السنوات الماضية بخصوص احراق النفايات في

المكب، لكن منذ فترة لم تصلنا أي شكاوى من سكان المنطقة، المديرية تتابع الشكاوى مع الجهات ذات العلاقة وتزور الموقع بشكل مستمر وتراقبه لضمان طمر النفايات وعدم حرقها".

المدير التنفيذي لمجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة المهندس حسين أبو عون قال: "منذ عام 2006 نسعى لإنشاء مكب صحي لمحافظة رام الله في بلدة رمون على مساحة 208 دونمات، وسبب التأخر في تنفيذ المشروع هو رفض سكان رمون وعدم حصولنا على موافقات من قبل الاحتلال"، مشيراً إلى أن إنشاء المكب سيغلق جميع المكبات العشوائية في المحافظة والبالغ عددها 81 مكباً.

وأوضح أبو عون إن آلية الإحراق في مكب عطارة تم إيقافها من المجلس ووزارتي البيئة والحكم المحلي، لكن وجود المكب في المنطقة المصنفة (ج) يجعل من فرض القانون أمراً صعباً، والحرق الذي يحدث في المكب يكون بفعل النباشين أو بمادرات فردية من الناس.

ويختم أبو عون حديثه بالقول: من الصعب إغلاق أي مكب عشوائي في الوقت الحالي لأننا نحتاج إلى بديل ونتعامل مع الشكاوى التي تصل إلينا بشكل فوري من خلال إرسال رسائل إلى الهيئات المحلية ونطالبها بالالتزام بتنفيذ القوانين.



حصلن على جوائز عالمية في مجالات الاقتصاد والأعمال والادارة والاحصاء والقضاء

غنام وعود والمصري والفقيه.. فارسات الإبداع والتميز

حياة وسوق | ابراهيم ابو كامش



د. ليل غنام تتحدث للزميل ابراهيم ابو كامش

حصلت أربع سيدات فلسطينيات جوائز عالمية تقديراً لدورهن الريادي والقيادي، وحضورهن الفاعل فلسطينياً، وعربياً، وإقليمياً، ودولياً، ولأنهن قدمن نماذجاً إبداعياً في قيادة المؤسسات، والتشبيك وبناء العلاقات، وتواجهن الدائم على خريطة الإنجاز، وشكلن علامة فارقة مهنية، ونجاحهن في قيادة مؤسساتهن التي يقدرنها، ولأنهن فارسات برهن قدرة المرأة الفلسطينية والعربية على الإبداع في القيادة، والتأسيس لمنظومة متكاملة من الإنجازات في مختلف المجالات، ولأنهن شخصيات فلسطينية عربية تجاوزن حدود الوطن الذي يعشن فيه، ولأمس إبداعهن وتميزهن آفاقاً عربية وإقليمية ودولية.

العالم بثقة القيادة الفلسطينية وبالذات الرئيس بنا كنساء، وباستطاعة المرأة الفلسطينية على القيادة، فإن الأوان أن تكون المرأة التي خاضت تجربة قاسية في الثورة صانعة قرار".
وتضيف: "صحيح ان دور المرأة مهم، لكن دون ايمان القيادة والرئيس بهذا الدور ما كانت المرأة الفلسطينية تستطيع الحصول على مواقع متقدمة".
وقالت غنام: "إيمان القيادة بدور المرأة اعطتها الفرصة بأن تكون في الأدوار القيادية التي تستحقها وهذا دليل على أن المرأة الفلسطينية قادرة وبشهادة دولية وليست فقط فلسطينية أنها تستطيع، وهذا على نقيض ما يعتقد البعض بأن المرأة مجرد ديكور لبعض المشاريع أو أمام العالم، فكل الوقائع التي حصلت تثبت ان المرأة الفلسطينية تستطيع، وهذا بشهادة العالم والمحيط الذي يفخر بنسائه".
واضافت: "خير داعم للمرأة هي المرأة، فيجب على النساء دعم بعضهن البعض، وأرفض ترديد كلمة مساواة، فنحن نريد عدالة اجتماعية وليس مساواة، فللمرأة حقوق وعليها واجبات مثل الرجل، فنحن نكمل بعضنا البعض ولا نتنافس، وعلى المرأة أن تعلي دائماً صوتها ككادر يستطيع أن يحدث التغيير وليست كضحية تريد موقعا في المجتمع، وعلينا ألا ننكر اننا ما زلنا مجتمع ذكوري رغم أن الدين أنصف المرأة، لكن أصحاب العادات والتقاليد هم الذين ظلموها".

بهذه الثقة والمسؤولية الكبيرة في آن واحد. وقالت غنام: "هذا يزيد المسؤولية على كاهلي في التواصل والعمل والمثابرة بكافة الميادين بضمنها الصعود بالمرأة الفلسطينية الى مستويات عليا في المشاركة وصنع القرار محليا وعربيا ودوليا، ونرفض التراجع عن هذا العطاء".
وأعربت عن احترامها وتقديرها لكل الذين منحوها بعض الألقاب لكنها قالت: "هذا التكريم فخر للمرأة الفلسطينية والعربية للنهوض بواقعها، لكن همنا الوطني العام وما يحدث في مخيم اليرموك بشكل خاص والاعتداءات اليومية على مقدراتنا الوطنية يجعل لا طعم للفرحة بحصولي الشخصي على هذا التكريم (ان صح التعبير) في ظل الهم الكبير الذي نعانيه، فهذه الشهادة تعني لي المزيد من المسؤولية ويجب أن نحافظ على هذا المستوى الذي حصلت عليه المرأة الفلسطينية ونضيف اليه تراكمات ايجابية حتى نستمر بالعطاء".
وتعتبر غنام "نجاحها الأكبر حينما توضع المرأة مرة أخرى في موقع المحافظ الذي حصلت هي عليه لأول مرة على المستوى العربي حتى يجري تحطيم الحاجز النمطي لهذا الموضوع وتعزيز ثقة النساء بأن يشغلن كل المواقع في الهيئات القيادية".
وقالت غنام: "للمرأة الفلسطينية التي حصلت على العديد من الجوائز والتقدير العالمية أن تفخر بنفسها، وللقيادة الفلسطينية أن تفخر بأن خياراتها كانت سليمة، ودائماً أتغنى أمام كل دول



د.ليل غنام تتسلم الجائزة

اضافة الى استفتاء دنيا الوطن باعتبارها المرأة الفلسطينية النموذجية والمعطاءة في كافة الميادين.
وترفض غنام في مقابلة خاصة لـ "حياة وسوق" اعطاء كل هذا التقدير والتكريم لها أكبر من حجه انطلاقاً من ايمانها بالانصهار ضمن الحالة التي تعيشها مع أبناء شعبنا، مع انها لم تخف شعورها بالسعادة بحصولها على التميز

ليل غنام.. المرأة المثالية على مستوى العالم

منح الاتحاد الدولي للإعلام الإلكتروني "يونيم" شهادة الشخصية المميزة لمحافظه رام الله والبيرة د. ليل غنام تقديراً لدورها الريادي والتميز على كافة الأصعدة، إضافة لاختيارها المرأة المثالية لعام 2013 وفقاً لجامعة "الحياة"



علا عوض تتسلم الجائزة

علا عوض.. الشخصية المتميزة عالميا في القيادة والابداع للعام 2013

التي تعتبر بالنسبة لي قدوتي في العمل ومنها تعلمت الالتزام والجهد والتواصل والاصرار على العزيمة والابداع، ومن جانب آخر نفخر كنساء فلسطينيات اننا أثبتنا أن كل النساء اللواتي احتلن مواقع رسمية مقدرتنا على الابداع والتميز فيها، وأؤكد انني في هذا الجانب منحت لي الفرصة لكن هناك العديد من الفتيات اللواتي لم يتم اعطاؤهن الفرصة، وأنا على ثقة بأنه عندما تعطى الفرصة لأي امرأة فلسطينية ستكون قادرة على الابداع والتميز".

وتعتبر عوض الجوائز التي حصدها المرأة الفلسطينية في هذه السنة، مؤشرا على دورها وأهميتها في المجتمع والتنمية، معربة عن أملها برفع نسبة مشاركة المرأة في رسم السياسات وصنع القرار باعتباره نوعا من التنمية الوطنية. وقالت عوض: "اينما تواجدت المرأة الفلسطينية يكون هناك تميز وابداع وجهد والتزام وجدية في العمل خاصة عندما نتحدث عن مواقع مهنية نوعية".

ومنح الاتحاد الدولي للاعلام "يونيم" علا عوض رئيسة الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، شهادة الشخصية المتميزة في القيادة والابداع للعام 2013. وأعربت عوض، لـ "حياة وسوق" عن سعادتها بهذا التكريم، مؤكدة أن دورها كرئيسة للجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ليس فقط جانب عمل وانما هو جانب وطني وهذا جزء مما تقوم بها احدى بنات فلسطين. وقالت عوض: "جميع بنات فلسطين اذا ما منحن الفرصة فهن قادرات على الابداع والتميز كل واحدة منهن في موقعها سواء كان نضاليا أم تنمويا، وهذا ما نصر كنساء فلسطينيات على العمل عليه رغم كل التحديات التي تواجهنا ومحدودية امكانيات سوق عملنا".

واضافت: "الجائزة بمثابة شكر وتقدير لوالدي

بهن". وتقول: "زيادة الريادية لدى سيدات فلسطين تساعد الرجال على زيادة مداخلهم وتحسين مستوى الأسرة، وبالتالي فان مواقع صنع القرار الذي تترأسه نساء لا يؤثر عليهن وحدهن وانما يؤثر على المجتمع والوسط الاجتماعي المحيط".

وتنتقد المصري، انعدام التقدير للنساء الرياديات، وان وجد فهو غير كاف وبطريقة غير منتظمة مع ان النساء الفلسطينيات لديهن القدرة على المنافسة ليس فقط محليا وانما عربيا وعالميا، إذ حصدن الكثير من الجوائز المتقدمة والتي تشهد لعطائهن وتميزهن في كافة المجالات الاقتصادية والريادية والمجتمعية والتنموية.

وتقول: "الحصول على الجائزة له علاقة بالكفاءة والقدرة وبالتأثير على المجتمع والريادية والصمود في السوق والأفكار الجديدة التي أدخلتها الريادية عليه، ومشاركتها المجتمعية واعادة بناء المجتمع وفق أسس تنموية سليمة وناجعة".

وتضيف: "هذا التكريم للسيدات على مستوى الوطن العربي، يشجع مرة أخرى ويدل على أن المرأة الفلسطينية قادرة رغم الظلم المجتمعي ووجود الاحتلال باعتباره تحديا اضافيا على ما تواجهه المرأة العربية وهذا يجعلنا كنساء فلسطينيات أن نكون مبدعات في كيفية التغلب على الصعاب واخراج أفضل ما لدينا في الظروف الصعبة".

المرأة الكبيرة والمميزة. وتقسم هذه الجائزة الى ثلاث فئات رئيسية هي: أفضل امرأة في قطاع الشركات، وأفضل ريادية وسيدة أعمال، وأفضل امرأة في قطاع المنظمات الأهلية غير الهادفة الى الربح. وسيدة الأعمال المصري حاصلة على لقب "المرأة النموذج" ولقب "أكثر النساء العربيات تأثيرا في مجال العلاقات العامة".

تقول أمل لـ "حياة وسوق": "الجائزة تعني لي كثيرا على المستوى المعنوي والأعمال لأنها تتويج لجهود سنوات طويلة، فان كنت تعمل ولا تجد من يقدر عملك فانك تصاب باحباط ولكن ان وجدت من يثني عليك لعملك وجهدك ومثابرتك وتميزك حتى لو لم تكن الجائزة مالية فهذا يعني الكثير لي شخصيا ولطاقم العمل في شركتي ولزوجي شريكي في الشركة الذي غمر أيضا بالسعادة لحصولي على الجائزة، وهذا يخرج عن النطاق الشخصي ليصل النساء المترددات في محيطي اللواتي يرغبن في البدء بأعمال خاصة بهن، على الأقل السيدات في المناطق النائية والصعبة والقرى والمخيمات التي لا تملك فيها السيدات كامل القرار نتجبة الضغط الذكوري للمجتمع على النساء ومقدرتهن المالية في الكثير من الأحيان".

وتؤكد المصري أن "هذه الجائزة تعطي دافعية لمن هن في هذه المناطق بأنهن يستطعن، وانه من مصلحة المجتمع أن تقوم السيدات بأعمال خاصة



امل المصري تتسلم الجائزة

افريقيا" للعام 2013، في احتفال خاص أقيم مؤخرًا في الدار البيضاء بالمغرب، اعلن فيه المجلس الإقليمي لغرف التجارة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط في المملكة المغربية عن نتائج مسابقة جائزة سيدات الأعمال.

وتهدف الجائزة الى الاشادة بالانجازات البارزة للمرأة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وكتقدير لجهود

أمل المصري .. أفضل ريادية وسيدة أعمال في الشرق الأوسط وشمال افريقيا

وحصلت مدير عام مجموعة "اوغريت" للتسويق ورئيسة تحرير ومدير عام مجلة "ميدل ايست بزنس نيوز" أمل ضراغمة المصري على جائزة "أفضل ريادية وسيدة أعمال في الشرق الأوسط وشمال

تجتاز مسابقة القضاء الشرعي في فلسطين. وفي الخامس عشر من شباط عام 2009 أصدر الرئيس عباس مرسوما رئاسيا بتعيين الفقيه في سلك القضاء الشرعي الأمر الذي أعطى فلسطين سبق في هذا المجال وهو ما دفع الفقيه في حينه للقول: ان تولي المرأة منصب القضاء الشرعي يعد نقطة انطلاق جوهرية لتحقيق العدالة أمام القضاء الشرعي الذي يختص بحل قضايا الأسرة من زواج وطلاق وحضانة ونفقات تكون المرأة طرفا محوريا من أطراف النزاع فيه؛ فتتخرج المرأة كثيرا (وبحكم التنشئة الاجتماعية وثقافة العيب) من سرد تفاصيل مشاكلها الخاصة أمام القاضي الرجل وتفضل الأنثى لتتحدث إليها بما يساعد القاضي على معرفة أساس المشكلة وبالتالي حلها و/أو اتخاذ القرار السليم العادل وفق أحكام القانون. وفي عام 2009 تم تصنيف الفقيه كواحدة من أكثر 500 شخصية مسلمة تأثيرا على مستوى العالم قاطبة حسب دراسة دولية أجريت وقتها. والفقيه كانت حصلت على درجة البكالوريوس في الحقوق بدرجة امتياز من جامعة القدس عام 1999 ومن ثم درجة الماجستير من نفس الجامعة عام 2007 وحصلت في عام 2001 على إجازة المحاماة الشرعية من ديوان قاضي القضاة وإجازة المحاماة النظامية من نقابة محامي فلسطين، وقبل تعيينها كأول قاض شرعي امرأة عملت كمحامية في مكتبها الخاص ومستشارة قانونية لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي لمدة تزيد على الثماني سنوات، وهي أم لأربعة أطفال (ولدان وبناتان).



خلود الفقيه

المناصب والمسميات كافة، فكانت أول من طالب بحق المرأة الفلسطينية في تولي منصب القضاء الشرعي عام 2001 كاشفة النقاب عن عدم وجود أي مانع شرعي أو قانوني قطعي يحول دون تولي المرأة هذا المنصب، الذي بقي حكرا على الرجال دون النساء لعقود من الزمن، واستمرت الفقيه في نضالها لإنجاح هذه الفكرة إلى أن تقدمت للمسابقة القضائية واجتازتها بنجاح في شهر آب عام 2008 ما جعلها المرأة الفلسطينية الأولى التي

خلود الفقيه ضمن أقوى 100 امرأة عربية تأثيرا للعام 2013

وللعام الثاني على التوالي حصلت القاضية الفلسطينية خلود محمد أحمد الفقيه كواحدة من بين أقوى مئة امرأة عربية تأثيرا للعام 2013، حسب تصنيف مجلة CEO، حيث بدأت حياتها المهنية بعد تخرجها من كلية الحقوق في جامعة القدس، ومارست دورها الحقوقي والقانوني من خلال عملها مع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في الدفاع عن النساء المعنفات والمنتهكة حقوقهن الأمر الذي أكسبها خبرة واسعة في التقاضي. تقول القاضية الفقيه: "حصولي للمرة الثانية على هذا التصنيف يؤكد أن المرأة عموما قادرة على القيام بكل المهام الموكلة إليها، والمرأة الفلسطينية خصوصا استطاعت وتستطيع أن تتجرع لها ولشعبها موقعا متقدما على كل الصعد رغم صعوبة الوضع الذي تعيشه تحت الاحتلال". وتمنت الفقيه، بأن يبقى باب القضاء الشرعي مفتوحا أمام المرأة الفلسطينية لتأخذ دورها وثبتت كفاءتها في هذا المجال كما أثبتته في مجالات أخرى، مناشدة الرئيس محمود عباس والمؤسسات العامة والمرأة الفلسطينية والمؤسسات الحقوقية بالعمل على حماية استحقاق المرأة الفلسطينية في تولي هذا المنصب بعد أن أثبتت جدارتها فيه، داعية إلى ضرورة حماية هذا الاستحقاق التاريخي وابعاده عن الآراء والتوجهات الشخصية المتغيرة. وتؤكد الفقيه ايمانها بعظمة المرأة الفلسطينية وقدرتها على تولي

الجامعة العربية الأمريكية تستثمر 100 مليون شيقل هذا العام لتوسيع بنيتها التحتية



أ. فالح أبو عرة

يدرس ال (ام بي أي) حاليا، وسندرس القانون التجاري وهندسة الحاسوب وغيرها من البرامج، وسيكون للجامعة مبنى برام الله خاص للتعليم العالي والدراسات العليا.

استقطاب الكفاءات

وتعتبر الجامعة العربية الأمريكية أول جامعة خاصة في فلسطين ويرأس مال فلسطيني، تأسست بالتعاون مع جامعة ولاية كاليفورنيا في "ستانسوس" التي قدمت النصح في مجال وضع الخطط الأكاديمية وكيفية تنفيذها.

ويبلغ عدد الطلبة المنتظمين فيها حاليا 7500 طالب وينتظر ان يرتفع في الفصل الدراسي الثاني إلى 7800 طالب.

ولدى الجامعة 500 موظف بوظيفة كاملة، و150 آخرون بدوام جزئي.

ويقول أبو عرة ان الجامعة تركز على استقطاب كفاءات علمية من الخارج خصوصا من الولايات المتحدة وبريطانيا ومن جنسيات أخرى، وتولي الكفاءات الفلسطينية في الخارج أولوية وتقدم لهم حوافز تتعلق بتذاكر السفر والسكن والإقامة إضافة الى الرواتب وهي أفضل بالتأكيد من الجامعات المحلية الأخرى للحفاظ على المستوى الأكاديمي الخاص، وهناك الكثير من الكفاءات العلمية الفلسطينية في الخارج أتت واستقرت، ولدينا برنامج مشترك مع جامعة "انديانا" (ال ام بي أي) وهو برنامج متميز ونحن الجامعة الوحيدة التي تتعامل به والطالب يحصل على تعليم وشهادة من الجامعتين.

المنح

وتقدم الجامعة مجموعة من المنح بقيمة اجمالية تربو على 1500000 دولار اميركي، أهمها المنحة التنافسية، وهي تعتمد على معدل الطالب وتصل الى 100 منحة دراسية كل فصل بقيمة تتراوح بين 200 الى 250 ألف دينار أردني. والمنحة التنافسية الأخرى هي منحة الإخوة، وتقدم إعفاء للطلاب الأخوة في الجامعة من 30 الى 50 ٪، إضافة الى منح الشهداء والأسرى وذوي الاحتياجات الخاصة. ويوضح أبو عرة ان مجموع ما يقدمه مجلس الإدارة سنويا من منح تصل الى مليون ونصف المليون دولار تشكل نحو 15 ٪ من دخل الجامعة.

استثمار في التعليم

ولا تعتمد موازنة الجامعة ونفقاتها على ما يدفعه الطلبة فقط لتغطية التزاماتها.

ويقول أبو عرة: "مجلس الإدارة يولي هذا الجانب اهتماما كبيرا انطلاقا من ان من يريد الاستثمار في التعليم لا ينبغي له ان ينظر الى الربح كهدف أساسي".

ويتابع: "المشاريع الحالية هي مثال حي على هذا التوجه الوطني وهي مشاريع ربما تحتاج الى 30 عاما لتمويلها لو اعتمدنا على ربح الجامعة، والعربية الأمريكية لا تحصل على دعم من موازنة السلطة ولا من أي جهة مانحة أخرى".



سواء العلاج الطبيعي أو العلاج الوظيفي والمساجات والتمريض والأشعة ومختبرات التحليل، وهي تقدم خدمة تعليمية للطلاب وخدمة علاجية للمجتمع وكثيرا ما نستقبل حالات تأتينا للعلاج ونحن نقدمها للمجتمع بشكل مجاني كامل، وهذه الكلية ستكون مجهزة بأحدث الوسائل التعليمية والمختبرات الطبية المتقدمة، وأجهزة الأشعة المتطورة.

طب الأسنان

وشيدت الجامعة مبنى جديدا لكلية طب الأسنان واللغات. ويقدم قسم طب الأسنان خدمات علاجية مجانية لأبناء المجتمع، إذ تصل شهريا الحالات المعالجة إلى أكثر من 100 حالة تقدمها الجامعة لأبناء المجتمع المحيط.

عيادة طبية متخصصة

ويشير أبو عرة في هذا المضمار الى قرار من مجلس الإدارة بإنشاء عيادة طبية متخصصة مجهزة بأفضل المعدات والوسائل بما فيها التصوير الطبقي والرنين المغناطيسي وتصوير أشعة بنظام "3D" متطور جدا، وهذه العيادة ستقدم الخدمة الطبية لطلبة الجامعة وموظفيها وللمجتمع أيضا دون أي مقابل، وهذه المشاريع الطبية يقول أبو عرة ستكون جاهزة مع نهاية العام الجاري.

اللغات

ولدى الجامعة العربية الأمريكية مركز للغات الذي يقدم بالتعاون مع مدارس المحافظة خدمات تعليم وتطوير اللغة الانجليزية ولغات أخرى لأبناء المجتمع للصفوف من العاشر حتى الثاني عشر وبالتعاون مع "الامد ايست" والمجلس الثقافي البريطاني وغيرهما من المؤسسات المتخصصة التي تختار أفضل الطلاب في المدارس وتقدم منحة لهم لتطوير امكاناتهم اللغوية

مبان جديدة

وبشأن المباني والتوسع العمراني، يقول أبو عرة: "قمنا بإنشاء مبنى متميز لرئاسة الجامعة مع قاعات مريحة مجهزة بأحدث الوسائل من تصوير وصوت وفيديو كونفرنس وهي تستوعب أي نشاط في المحافظة ذا طابع رسمي يشارك فيه ضيوف، ونحن مستعدون لتقديم قاعات للاستفادة منها مجانا، ونحن لا نتقاضى ولا ننظر لأي مردود مالي لقاء خدمة المجتمع المحلي".

توسع برام الله

وبشأن خطط ادارة الجامعة للتوسع خارج مدينة جنين يقول أبو عرة: "كان لدينا مكتب ارتباط برام الله للتواصل مع الطلاب عبره، لكن بعد ان قامت الجامعة بوضع رؤيا استراتيجية تعليمية أكاديمية لتطوير برامج الماجستير في الجامعة اعتمدنا مقرا للدراسات العليا

شيقل (نحو 10 ملايين دولار)، فيما تصل تكلفة القرية الإجمالية إلى 100 مليون شيقل (نحو 30 مليون دولار)، بتمويل ذاتي من شركة الجامعة العربية الأمريكية ومجلس إدارة الجامعة الذي وضع الخطة وأقر تمويلها على سنوات. وستكون الملاعب جاهزة مع نهاية شهر نيسان المقبل، فيما تحتاج الصالة الرياضية الى عام لانجازها. ويعتبر أبو عرة الصالة الرياضية مكملة للقرية الرياضية، وهي صالة متعددة الاستخدامات بمواصفات دولية، وتلبي احتياجات "كرة اليد، وكرة القدم الخماسي، وكرة الطاولة، والتنس الأرضي، وتنس الطاولة"، بالإضافة لقاعات لممارسة رياضة "الجودو، الجمباز، البولينغ"، وستضم الصالة كافيتيريا، وعيادة صحية، وقاعة أيروبكس، وغرف غيار للاعبين وللمدربين، وللحكام، وقاعة لمقدمي رعاية البطولات، بالإضافة إلى قاعات اجتماعات ولقاءات، وقاعة للإدارة، وأخرى خاصة بوسائل الإعلام.

المدرجات

ويتسع مدرج ملعب كرة القدم الدولي لـ 10 آلاف متفرج، فيما تستوعب مدرجات الملاعب الخماسية 6500 متفرج، وتتسع مدرجات الصالة الرياضية الى 7 آلاف متفرج إضافة الى الجناح الخاص بالشخصيات المهمة والوفود المشاركة. يقول أبو عرة: "ستخدم القرية الرياضية أبناءنا من أراضي عام 1948، حيث ان ثلث طلبة الجامعة (نحو 2500 طالب وطالبة) من مناطق الـ 48، وتمكنهم وباقي الطلبة من قضاء الأوقات بعد انتهاء الدوام في ممارسة الرياضة وكل ما هو مفيد وهي أمور غير متاحة كثيرا في مدينة جنين.

وتقع القرية داخل نطاق الحرم الجامعي لكنها ستحتضن بمدخل مباشرة خاصة مفتوحة على المجتمع الخارجي.

المشاريع الطبية

وفي الجانب الأكاديمي من الخطة والتفكير الاستراتيجي يقول أبو عرة: "نعمل على تشييد وافتتاح بعض المباني والكليات، وتتواصل هيئة الاعتماد في الجامعة مع وزارة التعليم العالي من أجل اعتمادها حسب الأصول والأنظمة والتعليمات المتبعة في الوزارة، وهي: كلية الصيدلة، وكلية الطب البشري ومستشفى الجامعة الطبي التعليمي.

كلية العلوم الطبية المساندة

وعن كلية طبية جديدة لطلبة العلوم الطبية المساندة يقول أبو عرة انه تم انشاؤها وبدأ العمل بها بتكلفة 28 مليون شيقل، وستكون جاهزة خلال 9 شهور وستستقبل الطلبة فيها بداية العام الدراسي الجديد. ولهذه الكلية جانب خدماتي للمجتمع يقول أبو عرة حيث ستكون مجهزة بأحدث المختبرات الطبية العلاجية

حياة وسوق

ناثل موسى

100 مليون شيقل يعتزم مجلس إدارة الجامعة العربية الأمريكية انفاقها هذا العام على انشاءات توسع في البنى التحتية في الجامعة من شأنها ان تنهض بالخدمات الصحية بمحافظة جنين والرياضة الفلسطينية.

وتشمل المشاريع التي من المنتظر ان ترى النور تبعا حتى نهاية العام الجاري، إقامة قرية رياضية متكاملة على مساحة 100 دونم وفق المعايير الدولية ومقاييس ومتطلبات الفيفا، وتشيد كليات طبية بشرية تتضمن مستشفى وعيادة متخصصة تقدم خدمات تعليمية وعلاجية مجانا لأسرة الجامعة والمجتمع المحلي.

وتنفذ المشاريع الطموحة ضمن أفكار وخطة استراتيجية تقوم على التوسع في البنى التحتية في الجامعة لخدمة الطلبة والمجتمع المحلي المحيط، وجمهور الطلبة داخل الجامعة تمول ذاتيا من ميزانية الجامعة.

وتتميز المشاريع الجديدة بكونها طليعية في مجال البنى التحتية الرياضية في فلسطين عامة ومحافظة جنين خاصة، وريادية في حقول الطب خصوصا لنانحية تقديم خدمات طبية مميزة ومكلفة عادة مجانا لمن يطلبها، ما يعكس مسؤولية اجتماعية عالية من قبل الجامعة تجاه الوطن والمجتمع المحلي المحيط.

وتعد القرية الرياضية النموذجية الشطر الأهم من خطة التوسع، وستضم القرية عند اكتمالها على مساحة 100 دونم ملعبا وطنيا لكرة القدم وفق المعايير الدولية ومواصفات الفيفا، وبالتنسيق معها ما يوفي بالتزامات الفيفا حتى لنانحية العشب والتخطيط والأهداف.

ملعب دولي

مساعد رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والمالية، أ. فالح أبو عرة، يقول: "الملعب سيكون من أول الملاعب في فلسطين بهذه المواصفات الدولية"، مقدرا ان تصل تكلفته الإجمالية إلى 24 مليون شيقل (نحو 7 ملايين دولار أميركي) وهو مجهزة بالتصوير التلفزيوني.

الملعب، سيكون بأبعاد (70 × 100 متر)، وستغطي أرضيته بالعشب الصناعي (start2) بارتفاع 6 سم وتزويده بنظام إنارة يدعم التصوير التلفزيوني ليكون مطابقا لمواصفات "الفيفا".

ويحيط بالملعب مضمار لخدمة ألعاب القوى المحلية والدولية واستاد رياضي مؤهل ومجهز بأحدث المواصفات، وتتبعه أيضا مرافق وغرف للفرق والضيوف والمرافقين للفرق، وكل ذلك وفق المواصفات الدولية والفيفا إضافة الى توفر كافة الخدمات المساندة من مكاتب وقاعات وحمامات وغرف "غيار".

ملاعب خماسية خارجية

ويتبع الملعب أربعة ملاعب خماسية بمواصفات عالمية وبنى تحتية مجهزة بأحدث المواصفات والوسائل، وهذه الملاعب الخماسية يقول أبو عرة انها جاءت لتخدم الملعب والنشاطات التي تقيمها الجامعة وتستضيفها فلسطين في المستقبل.

وتبلغ مساحة الملاعب الخارجية الإجمالية ثلاثة آلاف متر مربع، وتتيح الفرصة لممارسة رياضة كرة القدم الخماسية، وكرة السلة، وكرة اليد، والتنس الأرضي، وكرة الطاولة، وتستخدم الألعاب الخماسية التي تجري على أرض الوطن وبمحافظة جنين خاصة.

وتضم القرية صالة رياضية دولية مساحتها 6500 متر مربع، تمكن من ممارسة كافة الألعاب الرياضية والألعاب الداخلية بالذات إضافة الى مدرجات مؤهلة لاستقبال كافة الأنشطة الرياضية في الجامعة وفي فلسطين بشكل عام.

والصالة مجهزة بأحدث الوسائل التكنولوجية، وأحدث المقاعد والأرضيات ومجهزة بالتصوير بما فيه الليلي على أعلى مستوى، وتصل تكلفتها الى 36 مليون

أكثر من 202 مليون عاطل عن العمل



أشار تقرير لمنظمة العمل الدولية إلى أن الانتعاش الاقتصادي العالمي الطفيف لم ينعكس تحسناً في أسواق العمل العالمية، إذ وصل عدد العاطلين من العمل في العالم في عام 2013 إلى نحو 202 مليون شخص.

وكتب المدير العام للمنظمة غاي رايدر في التقرير الذي حمل عنوان "اتجاهات الاستخدام العالمية 2014": "ثمة حاجة ملحة إلى إعادة النظر في السياسات. ولا بد من مضاعفة الجهود لتسريع خلق فرص العمل ودعم المنشآت التي توجد هذه الفرص".

ويلفت التقرير إلى أن نمو فرص العمل بقي ضعيفاً مع استمرار البطالة بالارتفاع، خصوصاً في صفوف الشباب، كما لا تزال أعداد ضخمة من العمال المحتملين المحبطين خارج سوق العمل. ويضيف: "صحيح أن هناك قطاعات تدر أرباحاً، ولكن الأرباح تذهب في المقام الأول إلى أسواق الأصول وليس إلى الاقتصاد الحقيقي، ما يضر بفرص العمل في المدى الطويل. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية على هذا المنوال، ستخلق 200 مليون فرصة عمل إضافية بحلول عام 2018، ولكن هذا أقل من العدد المطلوب لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل".

ووفق التقرير، ارتفع عدد العاطلين من العمل في العالم بمقدار خمسة ملايين في 2013 ليصل إلى أكثر من 202 مليون شخص، إذ بلغت نسبة البطالة 6 في المئة. وخرج قرابة 23 مليون عامل من سوق العمل، فيما يتوقع أن يرتفع عدد الباحثين عن عمل بمقدار يزيد على 13 مليون شخص بحلول 2018.

وبلغ عدد العاطلين من العمل ضمن الفئة العمرية 15 - 24 عاماً 74.5 مليون شخص في عام 2013، حيث بلغت نسبة البطالة بين الشباب 13.1 في المئة. وعاش في 2013 نحو 839 مليون عامل مع أسرهم على أقل من دولارين يومياً، فيما عاش قرابة 375 مليون عامل مع أسرهم على أقل من دولار وربع يومياً.

ويشدد التقرير على الحاجة الملحة إلى إشراك الشباب في القوى العاملة. ويوجد حالياً نحو 74.5 مليون شاب وشابة دون سن الخامسة والعشرين عاطلين من العمل، إذ يزيد المعدل العالمي لبطالة الشباب عن 13 في المئة وهو أعلى بمرتين ونصف من المعدل العالمي للبطالة. وما زال الاستخدام في الاقتصاد غير المنظم واسع الانتشار في الدول المتطورة، فيما تتباطأ وتيرة تحسين نوعية الوظائف، وهذا يعني انخفاض عدد الأشخاص الذين يتخطون فئة العمال الفقراء. وفي 2013، لم يتراجع عدد العمال الذين يعيشون في فقر مدقع - أي على أقل من دولار وربع يومياً - إلا بنسبة 2.7 في المئة عالمياً، وهي إحدى أدنى النسب خلال العقد المنصرم باستثناء سنوات الأزمة الحالية.

ويتعثر الانتعاش العالمي في أسواق العمل جراء العجز في تلبية الطلب الإجمالي. وأثقلت التخفيضات الضخمة في الإنفاق العام والارتفاع الكبير في ضريبة الدخل والإنفاق الاستهلاكي كاهل

وجنوب شرقي أوروبا (الدول غير الاعضاء في الاتحاد الأوروبي) ورابطة الدول المستقلة (الاتحاد السوفييتي السابق) عادت نسبة البطالة التي أخذت بالتراجع منذ ذروة الأزمة في 2009 إلى الارتفاع عام 2013.

وفي أميركا اللاتينية والكاريبي، استمر نمو فرص العمل في تجاوز توسع القوى العاملة. وفي شرق آسيا، لا يزال نمو فرص العمل ضعيفاً بما يتفق مع ضعف نمو القوى العاملة. أما في جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادئ، فازدادت فرص العمل بنسبة 1.6 في المئة في 2013 ويتوقع أن تتجاوز نمو نسبة السكان في سن العمل في السنوات المقبلة. وفي جنوب آسيا، ما زالت أسواق العمل تعاني من ارتفاع معدلات الاستخدام في القطاع غير المنظم/الزراعي في وظائف متدنية الأجور وغير محمية.

وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كان معدل النمو الاقتصادي في 2013 أدنى من أن يولد فرص عمل كافية لمواكبة النمو السكاني السريع، وبقيت نسبة البطالة الأعلى في العالم. أما في جنوب الصحراء الأفريقية، فتندر فرص العمل المأجورة، وبقي معدل الاستخدام الهش الذي بلغ 77.4 في المئة في 2013 الأعلى من بين كل المناطق.

الشركات الخاصة والأسر في عدة بلدان متطورة اقتصادياً، إضافة إلى ذلك، ضاعف عدم وجود تنسيق بين السياسات النقدية والمالية من الشك داخل أسواق العمل مع تردد أصحاب العمل في غالبية الأحيان في تنفيذ استثمارات طويلة الأمد.

وكتب المؤلف الرئيسي للتقرير إيكهارد إرنست إن فترة بقاء الشخص عاطلاً من العمل طالت بصورة كبيرة. ففي بعض الدول كإسبانيا واليونان أصبح الباحثون عن عمل يستغرقون ضعف الوقت الذي كانوا يحتاجونه قبل الأزمة للعثور على عمل جديد. ويزداد عدد من يفشل في العثور على عمل ويصاب بالإحباط بين هؤلاء العاملين المحتملين، ما يؤدي إلى تدهور مهاراتهم وتقدمها وإلى ازدياد البطالة الطويلة الأمد.

ويشدد التقرير على أن التحول نحو سياسات صديقة لفرص العمل وزيادة مستويات دخل العمال يعزز النمو الاقتصادي وفرص العمل، ولا بد من تقوية أوضاع الحماية الاجتماعية وتعزيز الانتقال إلى الاقتصاد المنظم في الاقتصادات الناشئة والمتطورة، فمن شأن هذا أيضاً أن يدعم الطلب الإجمالي والنمو العالمي.

ووفق التقرير لم تسجل أسواق العمل في الدول المتطورة والاتحاد الأوروبي أي علامات على التحسن في عام 2013. وفي وسط

نصف ثروة الأرض بيد واحد في المئة من السكان

الأساسية، لا يسعنا أن نترك المصادر في أيدي القلة من الناس كالأرض والمياه ونترك الباقين يتصارعون لكسب شيء من الفتات! وتابعت بيانات المنظمة، أن تركيز 46 ٪ من الثروة في أيدي أقلية يمثل معدلاً "غير مسبوق" من عدم المساواة ويهدد "بزيادة الفارق بين الأثرياء والفقراء"، حسب صحيفة "الحياة اللندنية". وأضافت المنظمة، أن "210 أشخاص انضموا العام الماضي إلى نادي المليارديرات الذي تتجاوز ثروتهم مليار دولار والذي يتألف من ألف و426 شخصاً لديهم ثروة تبلغ 5.4 تريليون دولار"، ونددت المنظمة بالتركيز الموسع للموارد الاقتصادية في أيدي أقلية. وتقدر ثروة هذه المجموعة من الأثرياء بنحو 1.7 تريليون دولار ومن بينهم "كارلوس سليم الحلو" الذي يتربع على قطاع الاتصالات في المكسيك. وتضيف الصحيفة أن 70 ٪ من الناس يعيشون في بلدان تتسع فيها الهوة بين الأغنياء والفقراء في الثلاثين عاماً الأخيرة.

أسمتها: "تكلفة غياب العدل"، وكيف أن الغنى المفرط يضرنا جميعاً، حملت أكثر الناس ثراءً في العالم مسؤولية إعاقة الجهد لإيجاد حل لمشكلة الفقر في العالم. وناشدت المؤسسة زعماء العالم، "أن يلتزموا بتخفيض معدلات الفقر إلى المعدلات التي كانت سائدة في عام 1990". وقالت باربرا ستوكنج، المدير التنفيذي لمؤسسة أوكسفام، "إن الوصول إلى اتفاق عالمي لتعديل مسار غياب العدل أصبح ضرورة ملحة". وأضافت: "يجب ألا نبقى متظاهرين بأن جمع الثروات من قبل البعض لا بد أن يعم نفعه الآخرين. ففي أغلب الحالات العكس هو الحاصل". إذ إن "تركيز المصادر بأيدي 1 في المئة من سكان العالم من شأنه أن يعيق النشاط الاقتصادي، ويجعل الحياة أكثر صعوبة للباقيين من سكان العالم، خصوصاً أولئك الذين يعانون في مؤخرة الطابور". و مضت ستوكنج إلى القول: "في عالم تقل فيه المصادر

ذكرت منظمة "أوكسفام" أن 85 ثرياً في العالم يكتنزون ثروات تعادل ثروة نصف سكان العالم مجتمعين، وذلك حسب ما نقلت صحيفة "الإنديبننت" البريطانية. وحذرت المنظمة من التأثير السلبي لاتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء في العالم والتي قد تتسبب في اندلاع أحداث واضطرابات اجتماعية، حيث إن نصف ثروة العالم التي تبلغ 110 تريليونات دولار يتمتع بها 1 ٪ في المئة من السكان. وقالت المنظمة الخيرية البريطانية إن أموال أكثر الناس ثراءً كفيلاً بالقضاء على الفقر في العالم بما يعادل أربعة أضعاف. وأضافت أن مداخل هؤلاء الأشخاص بلغت 240 مليار دولار في السنة الماضية. في المقابل، تعيش شريحة كبيرة من الناس حول العالم في فقر مدقع، حيث يبلغ معدل مداخل الفرد دولاراً وربعاً في اليوم. وفي دراسة أصدرتها المؤسسة الخيرية، قبيل انعقاد مؤتمر دافوس الاقتصادي العالمي،

ارتفاع أسعار الإسمنت 18 شيقلا للطن مطلع شباط المقبل

حياة وسوق

أعلنت الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية، الذراع الاستثماري لصندوق الاستثمار الفلسطيني في قطاع الصناعات الإنشائية، ان سعر طن الاسمنت سيرتفع 18 شيقلا للطن من مطلع شهر شباط المقبل بعد قرار شركة "نيشر" الإسرائيلية التي تعتبر الجهة الرئيسية المزودة للاسمنت للخدمات التجارية، رفع سعر الطن المورد إلى السوق الفلسطينية 22 شيقلا.

وكانت الخدمات التجارية تلقت منتصف كانون الثاني الجاري، رسالة رسمية من الشركة الإسرائيلية، للإبلاغ عن الأسعار الجديدة التي سيبدأ العمل بها مطلع شهر شباط المقبل، حيث قامت شركة "نيشر" برفع سعر طن الإسمنت بما يساوي 22 شيقلا شامل ضريبة القيمة المضافة على الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية، وذلك نتيجة لارتفاع سعر (الكليكر) المستخدم لطن الإسمنت، كما ورد في رسالة

الشركة الإسرائيلية.

وقال لؤي قواس، المدير العام للشركة الفلسطينية للخدمات التجارية "إن الخدمات التجارية سترفع سعر طن الاسمنت 18 شيقلا شامل ضريبة القيمة المضافة، نتيجة ارتفاع سعر الطن المستورد من إسرائيل والأردن، سيدخل حيز التنفيذ في السوق الفلسطينية مطلع شباط المقبل".

وأضاف قواس: "لأننا وفي مقابل رفع الأسعار هذا، ولأننا في الخدمات التجارية نؤمن بأهمية دورنا في مجال دعم أصحاب مصانع الباطون والمستهلكين المستفيدين من خدماتنا، فإن الشركة الفلسطينية قررت تحمل ما نسبته 20% من سعر الارتفاع، حرصا منها على الوقوف إلى جانب الجميع في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي نمر بها".

وأوضح ان الشركة بدأت بالبحث عن (كليكر) في عدد من الأسواق الإقليمية والعالمية، لشرائه بسعر أفضل من الذي يحصل عليه المورد الإسرائيلي، وإعطائه إياه لطن الاسمنت وتوريده إلينا بسعر أقل، حسب تكلفة الشحن،

وبالتالي تقل التكلفة على أصحاب مصانع الباطون وموزعي وتجار الاسمنت".

وأشار قواس إلى أن الشركة وضمن خططها الاستراتيجية، لتفادي مثل هذه الأمور من ارتفاع أسعار الموردين الرئيسيين لمادة الإسمنت مستقبلا، وانقطاع تدفق الإسمنت للشركة كما حدث العام الماضي، تعمل جاهدة على إنشاء مصنع فلسطيني لصناعة الإسمنت، إضافة إلى إنشاء عدد من المخازن في أريحا ومدن أخرى لتخزين الإسمنت، لنتمكن من توفيره لأصحاب مصانع الباطون وموزعي وتجار الاسمنت بشكل مستمر دون انقطاع، خاصة في أيام العطل الرسمية الإسرائيلية.

يذكر أن الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية (PCSC) تأسست عام 1994 بهدف تلبية كافة احتياجات السوق الفلسطينية من مادة الاسمنت بكافة أنواعه، وتعمل على تطوير قطاع الصناعات الإنشائية التي تشكل إحدى دعائم التنمية الاقتصادية في فلسطين.

مكاسب كبيرة في أسواق الأسهم العربية

حياة وسوق

وارتفعت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة 2.07 في المئة إلى 598.49 بليون ريال قطري تقريبا، فيما انخفضت أحجام التعاملات وقيمتها 24.44 و25.01 في المئة على التوالي، بعدما تداول المستثمرون 48.4 مليون سهم بـ2.3 بليون ريال في 25.5 ألف صفقة. وارتفعت أسعار أسهم 21 شركة في مقابل تراجعها في 17 شركة واستقرارها في 4 شركات.

البحرين وعُمان والأردن

وارتفعت السوق البحرينية بدعم من معظم قطاعات السوق وسط هبوط ملحوظ لقطاع الصناعة، ليكون سببا في الحد من المكاسب الأسبوعية التي بلغت 8.46 نقطة، أو 0.67 في المئة. وارتفع مؤشر السوق العام إلى 1276.98 نقطة، وزادت أحجام التعاملات وقيمتها بعدما تداول المستثمرون 34.6 مليون سهم بـ5.7 مليون دينار (15.1 مليون دولار) في 577 صفقة. وارتفعت أسعار أسهم تسع شركات في مقابل تراجعها في خمس شركات واستقرارها في خمس أخرى.

وارتدت السوق العمانية إلى الإيجابية بدعم من كل قطاعاتها وسط ارتفاع في مؤشرات أحجام التعاملات وقيمتها. وأقفل مؤشر السوق العام عند 7200.52 نقطة، مرتفعا 60.28 نقطة أو 0.84 في المئة. وزادت أحجام التعاملات وقيمتها 82.68 و72.15 في المئة على التوالي، بعدما تداول المستثمرون 266 مليون سهم بـ77.1 مليون ريال في 12596 صفقة. وارتفعت أسعار أسهم 44 شركة مقابل تراجعها في 22 شركة واستقرارها في 19 شركة.

وحققت السوق الأردنية مكاسب تاريخية مدعومة من كل القطاعات يتقدمهم القطاع المالي، وسط قفزة في أحجام التعاملات وقيمتها لم تسجل منذ سنوات. وارتفع مؤشر السوق 5.78 في المئة ليقتل عند 2266.70 نقطة، وتداول المستثمرون 103.9 مليون سهم بـ104.5 مليون دينار (147 مليون دولار) في 42.8 ألف صفقة. وارتفعت أسعار أسهم 122 شركة مقابل تراجعها في 32 شركة واستقرارها في 20 شركة.

الأسهم الصغيرة والمتوسطة، والتي استحوذت على نسب متزايدة من إجمالي التداولات المنفذة خلال الأسبوع، وفي مقدمها الأسهم ذات الأداء التشغيلي التي يتوقع أن تحقق نتائج أداء مرتفعة نظرا إلى ارتباط نشاطاتها بخطط ومشاريع التنمية والبنية التحتية التي تنفذها حكومات دول المنطقة، خصوصا أسهم الشركات العقارية والخدمات".

وأشار السامرائي إلى أن "الاتجاهات المسجلة من شأنها الإضرار بفئة المستثمرين لمصلحة المضاربين وخفض الاستثمار المتوسط والطويل الأجل لمصلحة الاستثمار القصير الأجل والمضاربات، ما سينعكس سلبا على التوزيع الطبيعي للأسهم بين أسهم الأداء التشغيلي والنمو والدخل وأسهم المضاربات، وبالتالي سيصعب الاستثمار".

السعودية والكويت وقطر

وأنتهت سوق الأسهم السعودية تعاملات الأسبوع على مكاسب محدودة نتيجة الأداء السلبي لبعض القطاعات والأسهم القيادية، في مقدمها سهم "سابك". واكتفى المؤشر العام بإضافة 10.93 نقطة إلى رصيده، أي 0.12 في المئة، ليقتل عند 8771.99 نقطة، وبقيت أحجام التعاملات وقيمتها قريبة من مستويات الأسابيع القليلة الماضية، إذ تداول المستثمرون 1.1 بليون سهم بـ32.4 بليون ريال في 550.3 ألف صفقة.

وحققت السوق الكويتية مكاسب قوية بدعم من معظم قطاعات السوق وسط ارتفاع في التعاملات مع دخول سيولة جديدة مع قرب إعلان الشركات عن بياناتها المالية للعام الماضي. وارتفع مؤشر السوق العام 1.48 في المئة، أي 113.42 نقطة، ليصل إلى 7778.56 نقطة، في أسبوع اقتصر عدد جلساته على أربع. وزادت أحجام التعاملات وقيمتها 51.9 و76.3 في المئة على التوالي، بعدما تداول المستثمرون 2.6 بليون سهم بـ234.5 مليون دينار في 43.7 ألف صفقة.

وحققت السوق القطرية مكاسب قوية بدعم من معظم قطاعات السوق، وعلى رأسها قطاع الاتصالات الذي فاقت مكاسبه الأسبوعية ثمانية في المئة. وارتفع المؤشر العام 232.28 نقطة، أي 2.09 في المئة، إلى 11338.41 نقطة.

ارتفعت مؤشرات كل البورصات العربية خلال الأسبوع الماضي، باستثناء المغربية التي تراجعت (0.8 في المئة)، بينما ارتفعت السوق الفلسطينية (7 في المئة) والديوانية والأردنية (5.8 في المئة لكل منهما)، والقطرية (2.1 في المئة) والبنانية (1.6 في المئة) والكويتية (1.1 في المئة) والعمانية (0.8 في المئة) والبحرينية (0.7 في المئة) والمصرية (0.9 في المئة) والتونسية (0.1 في المئة)، في حين استقرت السوق السعودية، كما أظهر التقرير الأسبوعي لـ "بنك الكويت الوطني" نشرته صحيفة "الحياة" اللندنية. ورأى رئيس "مجموعة صحارى" أحمد مفيد السامرائي في تحليله الأسبوعي، أن "الأداء العام للبورصات العربية سجل ارتفاعات وقفزات سعرية بين جلسة وأخرى وارتفاعات كبيرة على قيم التداولات وأحجامها، إذ وصلت القيم لدى السوق السعودية إلى 7.2 بليون ريال (1.9 بليون دولار)، والقطرية إلى 605 ملايين ريال (166 مليون دولار)، والكويتية إلى 50 مليون دينار (177 مليون دولار)، والعمانية 26.3 مليون ريال (67.5 مليون دولار)".

وأشار إلى أن "ارتفاع قيم السيولة المتداولة يدل على ارتفاع حجم السيولة الباحثة عن الاستثمار القصير والمتوسط الأجل من قبل الأفراد والمؤسسات، وعلى انحسار فرص الاستثمار على قطاعات محددة، في مقدمها الأسواق المالية والعقارية، فيما بقي الاستثمار النقدي آخر الخيارات المتاحة لدى المستثمرين نظرا إلى انخفاض معدلات الفائدة على الودائع". ولفت إلى "ارتفاع أخطار الاستثمار لدى البورصات نتيجة ارتفاع مؤشر أسعار الأسهم وقيم التداولات بمستويات تتجاوز المعطيات الحقيقية التي تستند إليها هذه الارتفاعات، بالتالي فإن الارتفاع المتواصل على أسعار الأسهم من دون وجود ما يدعم ذلك على أرض الواقع سيدخل البورصات من جديد في فقاعات سعرية وتصحيح حاد وخسائر غير محدودة، وذلك في حال استمرار الاتجاه السعودي لمؤشرات السوق". وبين أن "جلسات التداول سجلت ارتفاعا ملموسا على أداء

حياة وسوق

أغلق مؤشر القدس نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 594.45 نقطة مرتفعا 38.88 نقطة، أي ما نسبته 7.00% عن إغلاق الأسبوع الذي سبقه. ويأتي ذلك على خلفية ارتفاع مؤشرات كافة القطاعات.

وتم عقد 5 جلسات تداول في بورصة فلسطين

خلال الأسبوع الماضي تم خلالها تداول 9,511,354 سهما بقيمة 17,747,266 دولاراً أميركياً نفذت من خلال 2,510 عقود.

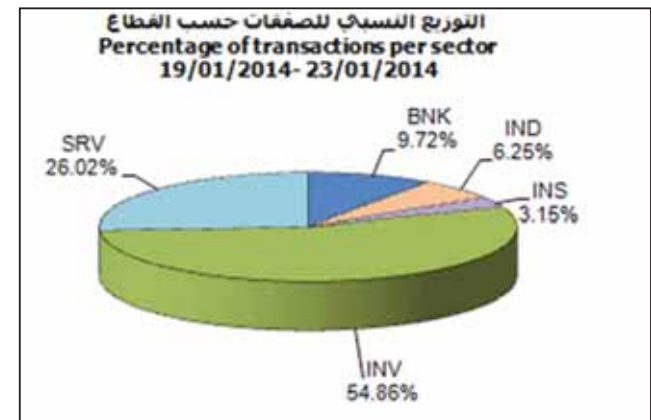
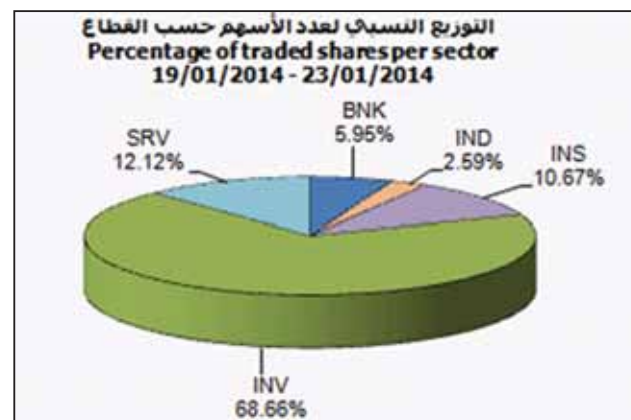
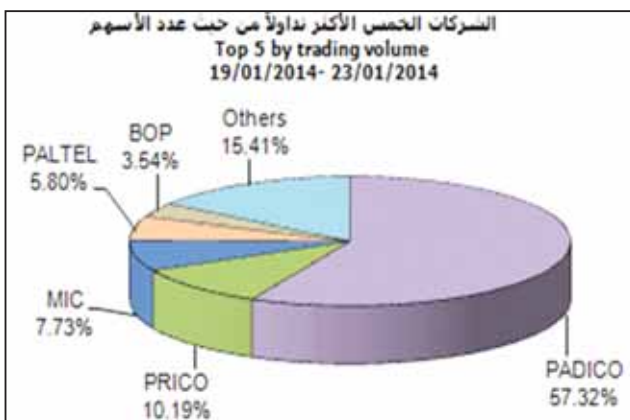
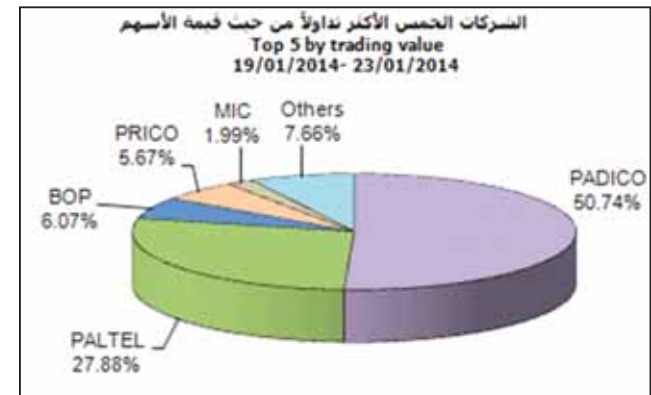
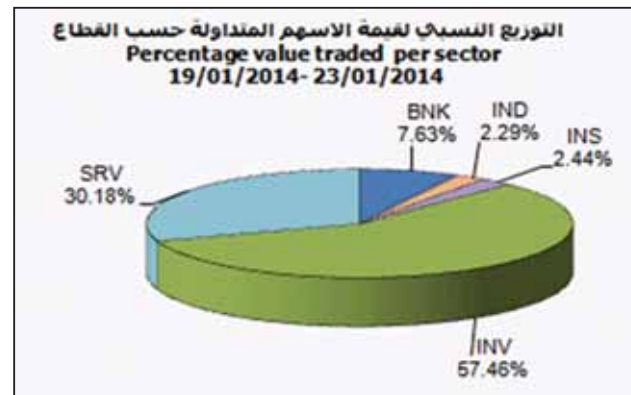
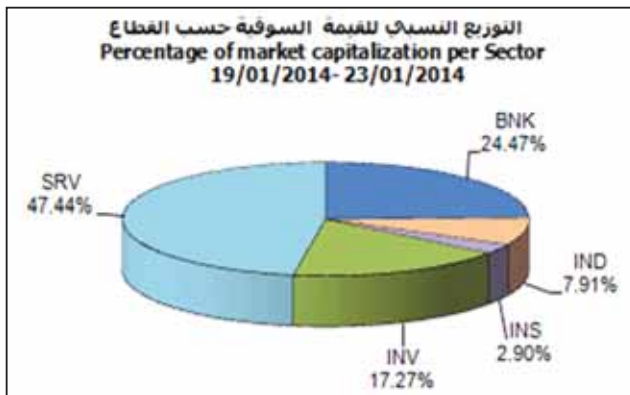
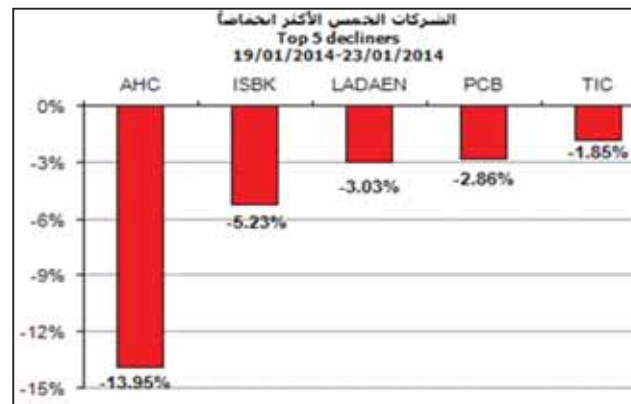
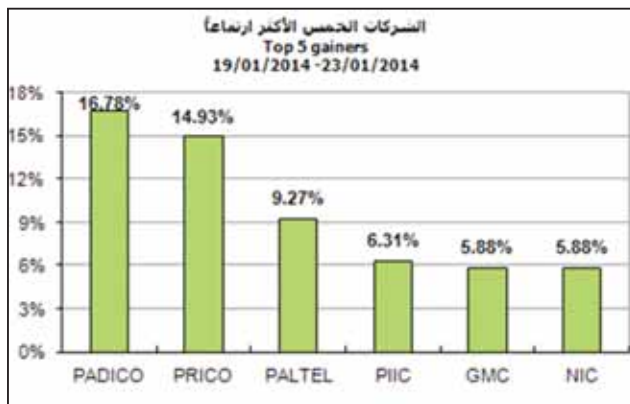
البورصة في أسبوع

وتم تداول 33 شركة من أصل 49 شركة مدرجة حيث شهدت 13 شركة ارتفاعاً في أسعار أسهمها، في المقابل انخفضت أسعار 7 شركات واستقرت أسعار أسهم 13 شركة أخرى.

المؤشر	الإغلاق	الافتتاح	نقطة	التغير (%)
القدس*	594.45	555.57	38.88	7.00%
العلم**	306.21	289.3	16.91	5.85%
البنوك والخدمات المالية	125.39	124.67	0.72	0.58%
الصناعة	68.70	68.05	0.65	0.96%
التأمين	46.01	45.00	1.01	2.24%
الاستثمار	31.33	27.47	3.86	14.05%
الخدمات	57.46	53.68	3.78	7.04%

(*) المؤشر الرئيسي للبورصة، سنة الأساس 1997 ورقم الأساس 100 يشمل جميع الشركات المدرجة، سنة الأساس 2003 ورقم الأساس 100

مقارنة نشاط التداول الأسبوعي	2014/1/23-19	2014/1/16-12	(%)
عدد الأسهم المتداولة (#)	9,511,354	3,307,184	187.60%
قيمة الأسهم المتداولة (US\$)	17,747,266	6,107,397	190.59%
عدد الصفقات	2,510	1,074	133.71%
عدد جلسات التداول	5	4	25.00%
القيمة السوقية (US\$)	3,516,396,992	3,322,098,966	5.85%
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (US\$)	3,549,453	1,526,849	132.47%



اسرائيل الأفقر بين الدول المتطورة

بقلم: ميراف ارلوزوروف

19.4 في المئة من العائلات في اسرائيل صنفت "فقيرة" في نهاية 2021. ويجعل معدل الفقر هذا اسرائيل الدولة الثالثة الأفقر بين الدول المتطورة. تشيلي والمكسيك وحدهما أفقر منا. عن هذا التصنيف غير المستطاب لا بد انكم سمعتم الكثير. وعن التصنيف الآخر للفوارق الاجتماعية - حيث تأتي اسرائيل خامسة في الأعلى بين الدول المتطورة، حيث يسبقها فقط تشيلي، المكسيك، تركيا والولايات المتحدة من حيث انها أقل مساواة منها.

حتى هنا المعطيات الباعثة على الاكتئاب والمعروفة عن الفقر والفوارق في اسرائيل. وهاكم معطيات اخرى عرضتها الاسبوع الماضي وزارة المالية على مؤتمر الفقر برئاسة ايلي الالوف، يعيها الجمهور بقدر اقل على ما يبدو. مثلاً، معدل فقر 19.4 في المئة هو الادنى الذي شهدته اسرائيل منذ 2003 - بمعنى ان الفقر في اسرائيل لم ينم منذ عشر سنوات. في مجال الفوارق الاجتماعية ايضا اسرائيل تتحسن - جداول عدم المساواة في اسرائيل وصلت الذروة في 2002 - 2006، وهي منذئذ توجد في ميل انخفاض. ومعاذ الله ان نخطئ فنعتقد ان الوضع جيد - اليوم ايضا عدم المساواة في اسرائيل اعلى مما كانت قبل 25 سنة، في 1988، ولا يزال ميل التحسن في الفقر وفي عدم المساواة بارزا للعيان.

وهاكم معطيات اخرى اختارت وزارة المالية أن تعرضها على مؤتمر الفقر وان كانت ظاهرا لا صلة لها على الاطلاق بالموضوع - وهذا هو جدول مستوى المعيشة النسبي لاسرائيل، مثلما يقاس بتعابير الناتج للفرد. فقد اختارت المالية ان تقارن الناتج للفرد في اسرائيل معه في الدول المتطورة - كتلة اليورو والولايات المتحدة - في بداية العقد الماضي (2000 - 2002) وفي بداية العقد الحالي (2011 - 2013). هذه المقارنة هي الاخرى ستفاجئ الكثير من الناس إذ يتبين أنه رغم غلاء اسعار الشقق، اسعار الغذاء والتوقف الوطني للعيش في برلين - فقد تحسنت المعيشة في اسرائيل في العقد الأخير بشكل واضح. فاذا كان في بداية العقد الماضي مستوى المعيشة النسبي في اسرائيل 60 في المئة، مقابل 67 في المئة في دول كتلة اليورو و100 في المئة في الولايات المتحدة، ففي بداية العقد الحالي أدركت اسرائيل تماما تقريبا تخلفها حيال دول كتلة اليورو - مستوى المعيشة النسبي 66 في المئة في اسرائيل مقابل 67 في المئة في دول كتلة اليورو. حيال الولايات المتحدة مستوى معيشتنا يواصل التخلف بشكل واضح، 66 في المئة مقابل 100 في المئة، ولكن لا يزال الحديث يدور عن سد جزء من الفجوة.

جاءت الأدوات التي تستهدف مساعدة السكان الضعفاء للانخراط في سوق العمل بتأخير سنتين على الأقل - لا يمكن ان نأخذ من وزارة المالية هذا الانجاز ايضا. لا ريب ان التغيير في سياسة المخصصات كان بين العوامل، ان لم يكن الوحيد، التي ادت الى دفع الاصوليين والعرب الى سوق العمل بوتيرة مضاعفة.

ولكن الجواب هو ايضا لا لأنهم في المالية يخشون من أن ما تم في 2003 لم يكن كافيا. فالعرض الذي تقدمت به امام مؤتمر الفقر جاء لنقل الرسالة في أنه اذا لم تتخذ السياسة السليمة من الآن فصاعدا - فان معدلات الفقر ومعدلات عدم المساواة سترتفع فقط. وحسب تحليل المالية، الذي يستند الى معدلات الفقر الحالية لدى الاصوليين والعرب (58 في المئة منهم فقراء) والى معدل النمو الديمغرافي لهاتين الفئتين السكانييتين - فان معدلات الفقر في اسرائيل مألها الارتفاع. عمليا، اذا لم يتم عمل شيء فاننا سنتوق لمعدل عدم المساواة الحالي في اسرائيل - الخامس في ارتفاعه في العالم.

وبالمقابل، اذا ما نجحت الدولة في تقدم الاصوليين والعرب، ومع الزمن رفهم ايضا الى معدلات مشاركة في سوق العمل مشابهة لتلك السكان اليهود - العلمانيين وكذا الى مستوى انتاجية مشابهة فعندها ايضا من المتوقع لعدم المساواة ان يزداد في كل حال. هذا محتّم. ولكن على الاقل معدل الارتفاع سيكون اكثر اعتدالا بكثير.

بتعبير آخر، فان وزارة المالية أقل مما تأتي لتحتفل جاءت لتعرض امام مؤتمر الفقر صورة متكدرة لدولة من شأن الفقر وعدم المساواة فيها أن يزداد في كل حال، وانه اذا كانت هذه الدولة تريد أن تبقى على قيد الحياة، فانها ملزمة بأن تلتف حدة الفقر في اوساط الفئتين السكانييتين الفقيرتين المتصدرتين. والسبيل الوحيد لعمل ذلك هو من خلال ذات السياسة التي انتهجت (بنجاح كبير) في العقد الماضي: عمل كل شيء، ولكن كل شيء حقا، لادراج الاصوليين والعرب في سوق العمل، مع انتاجية عمل عالية.

باختصار، العمل والتعليم، التعليم والعمل، ومرة اخرى العمل والتعليم. في العقد السابق نجح هذا بفضل عنصر العمل وحده. في العقود التالية سيتطلب الأمر دمج العمل مع انتاجية عالية، الامر الذي يستوجب التحسن الكبير في اجهزة التعليم في اوساط الاصوليين ايضا (تعليم المواضيع الأساس، أتذكرون؟) وكذا في اوساط العرب. لا توجد صيغ سحرية، ولا توجد اختصارات للطريق. فقط الاستثمار الهائل في هاتين الفئتين السكانييتين، من اجل دمجهما جيدا في سوق العمل، سيؤدي الى ان نتمكن من أن نشرع في التصدي للفقر.

عن "هآرتس/ ذي ماركر"

فرع الغاز في اسرائيل.. صراعات وتحقيقات وغياب المنافسة

بقلم: عميرام بركات

قسم الرقابة على الغاز في وزارة البنى التحتية الوطنية في اسرائيل، المسؤولة عن موضوع الأمان في الغاز، عانى في السنوات الأخيرة من سلسلة تحقيقات ادت الى شلله الجزئي. رئيس القسم للرقابة على الغاز نتان كيرمرسكي، جمد من منصبه لشبهات جنائية استبدلت الى اجراءات انضباطية. وضد مدير التحقيقات في القسم، البرت عومر، رفعت لائحة اتهام جنائية. ومعهما كان يشارك مسؤولون كبار آخرون ومراقبون اضافيون في القسم. وقبل سنة ادعى كيرمرسكي في مقابلة تلفزيونية بأن "القسم معطل تماما عمليا". هذا وكانت التحقيقات قد فتحت في اعقاب شكوى الى الشرطة رفعها آفي بيرل، صاحب شركة تسويق الغاز "ش. أ. م للغاز" ادعى فيها بانه أعطى امتيازات لكبار رجالات القسم مقابل الهدوء الصناعي. وفي التحقيق الصحفي الذي بثته القناة 10 في 2012 زعم أن بيرل حاول اعداد كمين لكيرمرسكي بمساعدة المستشار القانوني للقسم. وقال مسؤول في وزارة البنى التحتية في النقاش الذي اجرته الكنيست في اعقاب المصيبة التي وقعت في نتانيا: "لدينا مكتب صغير مكلف بمهام كثيرة، في سوق يجتذب الكثير من الجريمة. مشكلتنا هي في القوى البشرية. واذا اردنا الامساك بكل المجرمين فاننا سنحتاج الى ميزانية كي نوسع الوحدة بشكل كبير". وشهد المسؤول على أن رجاله يتعرضون لعنف شديد في اثناء اعمال انفاذ القانون، ولهذا فانهم يستعينون بالشرطة. وللانفجار الذي وقع في المبنى السكني في حي

معظم الاسرائيليين، اذا ما قيل لهم ان مستوى معيشتهم يشبه مستوى المعيشة المتوسط في كتلة اليورو، فانهم أغلب الظن لن يعرفوا اذا كانوا سيضحكون ام سيبكون. فالفوارق في القوة الشرائية بسبب غلاء المعيشة اعلى في اسرائيل ولأن قسما غير قليل من الناتج الاسرائيلي يوجه الى استخدامات لا تساهم في جودة الحياة (الأمن) فان هذا يؤدي الى ان يكون مستوى معيشة مشابه لا يترجم الى جودة حياة مشابهة. ولا يزال، من الصعب الجدل مع الموقع الأساس - النمو الزائد الذي تتمتع به اسرائيل في العقد الأخير، ولا سيما في ضوء الأزمة العسيرة التي ألمت بالدول المتطورة وابطأت جدا وتيرة النمو لديها، قلص بشكل كبير فارق مستوى المعيشة بيننا وبين العالم.

كيف يرتبط هذا بالفقر؟ يبدو أنه يرتبط ارتباطا وثيقا. فالمعجزة الاقتصادية التي شهدتها اسرائيل في العقد السابق، مع معدل نمو أعلى بكثير مما هو في باقي الدول المتطورة، تفسر قبل كل شيء بالارتفاع الحاد في معدل المشاركة في قوة العمل في اسرائيل. فمعدل المشاركة ارتفع من العام 2002 بنحو 8 في المئة وحول اسرائيل من دولة معدل المشاركة فيها منخفض جدا عنه في الدول المتطورة الى دولة معدل مشاركة مواطنيها في سوق العمل أعلى من المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD". اساس الارتفاع في معدل المشاركة في سوق العمل نبع، على ما يبدو، من انضمام متزايد للنساء الى السوق وكذا انضمام متزايد للفئتين السكانييتين الأكثر فقرا - الرجال الاصوليين والنساء العربيات.

حذار ان نعتقد ان لا سمح الله بان الوضع جيد - معدل مشاركة النساء العربيات ادنى من 30 في المئة، مقابل نحو 80 في المئة في اوساط النساء اليهوديات غير الاصوليات، ومعدل مشاركة الرجال الاصوليين هو أقل من 50 في المئة، مقابل 86 في المئة في اوساط الرجال اليهود غير الاصوليين. ولا يزال، حتى بالنسبة للخروج الى العمل بين السكان الفقراء في اسرائيل، فان ميل التحسن باد للعيان.

حسنا، فهل جاءت وزارة المالية الى مؤتمر الفقر كي تحتفل بانتصارها على الفقر في اسرائيل؟ نعم ولا. نعم، لأنه بالضبط بعد عشر سنوات من انتهاج وزارة المالية لسياسة اقتصادية متشددة، كانت ذروتها في تقليصات حادة في مخصصات التأمين الوطني وبسببها اتهمت الوزارة بـ "الليبرالية الجديدة" وبالوحشية تجاه الطبقات الضعيفة بين السكان - تعرضت وزارة المالية بفخر النتائج الايجابية للسياسة اياها. ومع أنه توجد تفسيرات مختلفة للارتفاع الحاد في معدلات مشاركة الاصوليين والعرب في سوق العمل، ومع أنه واضح ان سياسة 2003 كانت وحشية بحيث انها لم تعرف الا التقليل فقط - في الوقت الذي

غيلو في القدس يوم الأحد الماضي، والذي تسبب بموت الزوجين وابنهما الطفل واصابة نحو عشرة أشخاص آخرين في شارع شبتاي هنجبي في الحي، هناك مضاعفات على الصراع العاصف الجاري في السنوات الأخيرة بين أربع شركات الغاز القديمة، التي تسيطر على نحو 90 في المئة من السوق، وبين موردي الغاز الصغار. والادعاء المركزي لشركات الغاز القديمة على مدى السنين كان ان الموردين الصغار يستخدمون براميل غاز مسروقة بشكل يطمس أثارها ويعرض سلامة الجمهور للخطر. ومرة تلو الأخرى عرضت الشركات مواد تثبت بزعمها أساليب العمل الخطيرة للموردين الصغار. اما الآن فيتبين ان الشركات الكبرى ايضا غير محصنة من الأخطاء الخطيرة.

كلنا ندفع ضعفين دون مبرر

ما يسمى بغاز الطبخ، هو غاز ينطلق في اثناء عملية تكرير النفط، واستخدامه الأساسي، فضلا عن الطبخ المنزلي، هو التدفئة والوقود للمصانع الصغيرة والمتوسطة. في حال المصيبة في حي غيلو تم استخدام شبكة تدفئة من نوع يونكرز تعمل على الغاز وتعتبر شعبية في المنازل المشتركة في العاصمة. وتشتري سوبر غاز وباقي مسوقي الغاز غاز الطبخ من مصافي البترول في حيفا أو في اسدود وتنقله في الحاويات الى زبائنها. حجم سوق غاز الطبخ بقي مستقرا في السنوات الأخيرة، حوالي 2.4 مليار شيقل، ولكن في المستقبل من المتوقع للمبيعات ان تتقلص جدا نتيجة لدخول الغاز الطبيعي، الذي يشكل

بديلا ارخص وانقى. سوبر غاز، التي تحتفظ بنصيب 18 في المئة من سوق غاز الطبخ، وهي واحدة من اربع شركات الغاز القديمة التي سيطرت على السوق قبل فتحه امام المنافسة في التسعينيات: باز غاز، أمسرا غاز ودور غاز. ووجدت لجنة تريختنبرغ ان هناك صلة بين انعدام المنافسة في الفرع وبين غلاء المعيشة في اسرائيل. وقضت اللجنة بان شركات التسويق الاربع الأخرى تملك معا نصيبا يفوق 90 في المئة من السوق. ويدفع القطاع المنزلي ثمنا مضاعفا الى هذا الحد او ذاك بالنسبة للقطاع التجاري دون مبرر بمعنى ان هذه الفوارق في الأسعار لا تفسر بالفارق في كلفة التسويق والتوريد بالمفرق او وسائل التوريد المختلفة. وتشير اللجنة الى ان مصدر اخفاقات السوق ينبع من معيقتين اساسيين. معيق في تغيير المورد في المبنى المشترك وتخفيض السعر الموضوعي الذي تنفذه الشركات الكبرى كأداة لدرج الشركات الصغيرة. قياس الكلفة الفائضة للاقتصاد المنزلي بسبب انعدام المنافسة في الفرع يقدر بنحو 150 مليون شيقل في السنة. واوصت لجنة تريختنبرغ بفرض الرقابة على اسعار غاز الطبخ عند ابواب مصافي البترول والمستهلك، ما سيؤدي الى تخفيض سعره. كما اوصت بتشكيل فريق حكومي يقترح اصلاحات اضافية في الفرع على أساس ضمان حق وصول حر للمستهلكين، لزيادة المنافسة، في ضوء النجاح المحدود للاصلاح الأخير في هذا المجال.

عن "معاريف/ غلوبس"

المخترع عماد حسونة يبحث عن شركاء

حياة وسوق | ابراهيم أبو كاشم

بالرغم من حصول المخترع الريادي عماد أحمد صالح حسونة من سكان رام الله، على المرتبة الثانية من جائزة فلسطين الدولية للتميز والابداع لسنة 2010/2009، لاداعه في اختراع سيارة صديقة للبيئة تعمل على ضغط الهواء وهي الأولى من نوعها عالميا، ومنحته وزارة الاقتصاد الوطني براءة اختراع، بعد اتمام دراسة مواصفات الاختراع عام 2012، ومواصلة المثابرة في ابداعاته واختراعاته ليسجل براءة اختراع ثانية لكرسي خاص للمعاقين حركيا يمكنهم من صعود الأدرج والتنقل سيرا في الشوارع دون مساعدة أحد، فلم يحظ بالرعاية المالية والمادية الكافية التي تمكنه من استكمال مشاريع اختراعاته، وكل ما حصل عليه هو هيكل مركبة (لاند روفر) مقدمة من رئيس الوزراء السابق د. سلام فياض لتطبيق فكرته الإبداعية، ما اضطره الى اللجوء لمؤسسة "فاتن" ليحصل على ثلاثة قروض لاستكمال اختراعاته.

وانهالت عليه العروض المغرية من الخطوط الجوية القطرية وبعض الشركات البريطانية وحتى الاسرائيلية ومنها من قدمت له راتبا شهريا يبلغ 8800 جنيه استرليني، لكنه رفض كل تلك العروض والاعراضات، وبدلا من احتضانه ورعايته حاولت مراكز الأبحاث في جامعة بيرزيت وبولتكينيك فلسطين بالخليل الاستفادة من اختراعاته لصالح مشاريع تخرج طلبتها، ولم يرفض حسونة الفكرة لكنه اشترط عليهم منحه شهادة هندسة فخرية، الأمر الذي رفضته الجامعات.

جرى تكريمه من قبل العديد من المؤسسات المحلية والعربية والدولية، وأصبح عضوا في اتحاد المخترعين المصريين، ولم ير كتاب وزير النقل والمواصلات الأسبق د. سعدي الكرنز بتاريخ 2010/5/11 الى رئيس الوزراء السابق د. سلام فياض، والذي أوصى فيه بتزويد صاحب الطلب "حسونة" بضغط هواء ينتج 330 بار، بالإضافة الى اسطوانات التخزين القادرة على تحمل هذا الضغط على ان تكون عهدة لديه لحين استكمال التجارب الخاصة بذلك. وأشّر فياض على نفس الكتاب بالموافقة، ولم تفض اعادة اعلان الادارة العامة للشؤون الادارية والمالية في وزارة النقل والمواصلات طرحها لعضاء رقم 2011/1 لتوريد جهاز ضاغط هواء واسطوانات تخزين هواء عن شيء وعلن عن "موته" في وزارة المالية التي خصصت مبلغ 10 آلاف دولار فقط، بينما تصل تكلفته 15 ألف دولار.

يبدى المخترع حسونة الذي انهى تعليمه للصف التاسع الأساسي ويعمل حاليا ميكانيكي شاحنات في ورشة تعود لوالده في منطقة البيرة، اصرار غير مسبوق في السير قدما بمجهوداته الذاتية وحصوله على بعض القروض من مؤسسة "فاتن" الى ان يتمكن من اتمام اختراعه في تمكين سيارته من السير في شوارع رام الله بنفس سرعات المركبات العادية لتكون فعليا "صنع في فلسطين".

يقول حسونة لـ "حياة وسوق"، الذي التقاه وهو ينهي اجراءات الحصول على القرض الثالث من مؤسسة "فاتن": بدأت ونشأت فكرة السيارة بطريق الصدفة في المرآب "الكراج" الذي أعمل فيه عن طريق ضخ الهواء لداخل المحرك، فتولدت الفكرة عندي ان قوة الهواء قادرة على اعطاء دوران للمحرك، فبدأت الفكرة شيئا فشيئا وتم تطبيقها على أرض الواقع ومن ثم الى المراحل النهائية.

مراحل اختراع المركبة

ويتابع: بدأت مراحل اكتشاف المركبة الهوائية بفكرة امكانية تشغيل المحرك عن طريق ضغط الهواء عبر تجارب عملية وليس بالدراسة النظرية عبر آلية معينة لتمكين دخول الهواء الى المحرك وكيفية خروجه وقوة



حسونة يقود المركبة وتظهر بجانبها اسطوانات ضغط الهواء

الوزن اذ يكون وزنها وهي معبأة 9 كغم، اما وزنها وهي فارغة قبيل 5 كغم، وتحتمل ضغط 450 بار، وأيضا في حالة وقوع الحوادث وفي حالة كانت فولاذية أو حديد، عندما تكون مثبتة بجانب السيارة تؤدي الى تناثر الشظايا منها، أما في حال أن تكون من الكربوهيدراتية فانها تقوم بالتشقق في سطحها لاجراء الهواء، وهناك ميزات كثيرة ولكن هذا بحاجة الى امكانيات مالية ودراسات حتى يمكن توفيرها".

ويقول حسونة: "السيارة حاليا متوقفة واستخدمها فقط في حال التصوير حيث أقوم بتشغيلها بتزويدها بضغط هواء 8 بار وهو ضمن الامكانيات المتاحة ومن ثم دوران المحرك وسيورها مسافة 300 متر فقط، وعند فراغ الهواء من داخل الاسطوانات يطفأ المحرك، وفي حالة انخفاض الضغط من 9 بار الى 6 بار تكون هذه الكمية غير قادرة على دفع المحرك لأن وزن السيارة الحالي 2.5 طن".

ويؤكد حسونة ان السيارة صديقة للبيئة فهي تأخذ تركيبة الهواء كاملة وتخرجها كما هي، على عكس الانسان الذي يأخذ الاوكسجين ويخرج ثاني اوكسيد الكربون، لكن السيارة لو تم وضعها في مكان مغلق فانها تأخذ تركيبة الاوكسجين لعمل المحرك ومن ثم اخراج نفس تركيبة الاوكسجين.

ويتوقع حسونة عند طرح السيارة في السوق ان يكون سعرها قليلا ومناسبا، ولكن التجربة الأولى منها هي المكلفة لأنها تكون خاضعة للتجارب وتحتاج للانفاق.

ويقول حسونة: "حصلت عام 2010 مراسلات بيني وبين الخطوط الجوية القطرية لتبني المشروع، وعرض علي عقد عمل في شركة Hess في بريطانيا، وتلقيت عرضا من شركة سيارات بريطانية ليقوموا بدراسة المشروع وقياس مدى استفادتهم منه، ولكن حاليا لا يوجد أية عروض".

ويستطرد قائلا: "في كل هذه العروض يريدون النموذج النهائي للسيارة وهذا يتطلب تأمين امكانيات ليكون دليلا قاطعا على ان السيارة لها سرعتها المناسبة في قطع المسافات، وأمل ان اتمكن من التوصل لهذا النموذج النهائي لتكون هذه السيارة الأولى من نوعها التي تسير ولكن ليس في أي مكان الا في شوارع رام الله".

التحديات

ويرى حسونة ان التحديات التي تواجهه تتمثل في الامكانيات المالية المتاحة، وهذا يتطلب تكلفة مالية عالية، ومن هنا "فاني اطلب المهندسين والمختصين والشركات المهتمة بتقديم المساعدة ضمن اتفاقيات

معينة بيني وبينهم الى ان يتم التوصل لنموذج نهائي الأمر الذي يخفف عني أعباء كثيرة". ويعتبر حسونة حصوله على براءة اختراع أولى من وزارة الاقتصاد الوطني سنة 2008 الشرارة الأولى، ويقول: "التحقت اثرها بمسابقة النيزك سنة 2009 وحصلت على المرتبة الأولى بتقييم الجمهور، وحصلت على جائزة فلسطين الدولية الثانية على مستوى التجربة المميزة، وحصلت على مكرمة سيارة حكومية (جيب ديفندر) من رئيس الوزراء السابق د. سلام فياض وبقرروض من مؤسسة فاتن، وتم تكريمي من قبل بلدية رام الله، وحصلت على الدرجة الثانية على مستوى العالم والميدالية الفضية في معرض كوريا الجنوبية، وتلقيت دعوة لمسابقة نجوم العلوم وحضرت مسابقة في النادي العلمي الكويتي، وتم تكريمي من الجامعة الأميركية في مصر عن طريق اتحاد المخترعين المصريين، لكن بسبب الظروف لم أتمكن من المشاركة، وتم تكريمي من مؤسسة فاتن بتسليمي درعا وبتقديم تسهيلات للقروض باعتباري مميزا في استثمارها بالتنمية البشرية والمشاريع وللاقتصاد".

اختراع كرسي وأرجل هيدرولوكية لذوي الاحتياجات الخاصة

ويكشف حسونة انه بصدد مشروع واختراع ثان وهو كرسي للمعاقين يمكنهم من المشي يعمل على الطاقة الكهربائية.

وقال: "عملت نموذجا اوليا له وهو عبارة عن كرسي في كرسي يقوم باعطاء حركة لذوي الاحتياجات الخاصة يتحول الى شكل روبوت يمكنه صعود الدرج".

ويوضح حسونة: "ان الروبوت يقوم بمساعدة المعاقين حركيا على المشي، وبذلك فانه يعطي نوعا جديدا لحياة جديدة للمعاقين ذوي الاحتياجات الخاصة بعملية الوقوف والمشي والتدريب والليونة بدورات الدماء خوفا من تكدمات الدماء واصابتهم بالقرحات من كثرة جلوسهم على المقاعد".

ويقول: "تمكنت من انتاج نموذج أولي يشتغل عن طريق الهيدروليك وحاليا أقوم بتطويره حتى يكون قابلا لطرحة في السوق ويكون بمتناول أيدي الجميع خاصة انه توجد في مجتمعنا نسبة اعاقاة كبيرة".

ويضيف: "بعد حصولي على مبلغ القرض سأبدأ باعادة تصميم النموذج ليكون خفيف الوزن والمتين من معدن الألومنيوم، ولكن اهتمامي بالدرجة الأولى للأمان الذي يجب توفيره للشخص المعاق الذي سيستخدمه، لأن الكثيرين منهم يركبون أسياخا بلاستيكية في اجسادهم وأطرافهم عدا عن شللهم، واتوقع انجاز هذا الاختراع قريبا، حيث ينبغي ان يكون النموذج الأولي النهائي موجودا في السوق".

ويقول: "حصلت على شهادة اختراع ثانية من وزارة الاقتصاد الوطني (كرسي وأرجل هيدرولوكي) لكرسي لذوي الاحتياجات الخاصة".

وأضاف: "أطمح ان يتم توفير مشغل خاص بانتاج مثل هذا الكرسي في فلسطين خصوصا ان لدينا نسبة كبيرة من المعاقين حركيا". وقال: "تجاهلت طلب مركز البحث العلمي الاسرائيلي للتعاون من اجل انتاج الكرسي، لأن شعبي ووطني أحق منهم فيه، وفي حال انتاجه وطرحه في السوق ستكون تكلفته بمقدور المحتاجين بينما اذا تم انتاجه في اسرائيل أو أي دولة أجنبية أو عربية فان تكلفته ستتضاعف حينها لن يكون بمقدور المعاقين حركيا من أبناء شعبي شراؤه". وطالب حسونة، كافة الجهات ذات العلاقة والمعنية بتقديم كل ما من شأنه توفير المواد الخام ومدخلات الانتاج لأن جزءا كبيرا منها غير متوفرة، مجددا دعوته للجامعات الفلسطينية ومراكز الأبحاث فيها لتقديم المساعدة ضمن اتفاقيات ثنائية بينه وبينها.

دروس في خدمة العملاء من "ريتشارد برانسون"



من النادر أن تجد قائدا يعمل على تحسين وتعزيز تجربة موظفيه وعملائه، لدرجة أن مؤسسته تصبح مقياسا لأداء المؤسسات الأخرى.

رئيس مجموعة "فيرجن"، "ريتشارد برانسون"، تمكن من تحقيق الريادة والنجاح في مجال الأعمال التجارية على الرغم من العديد من الصعوبات والعقبات التي واجهته، فكل خطوة يتخذها برانسون وكل كلمة ينطق بها، تعكس مدى التزامه بخلق تجربة استثنائية ليس لعملائه فقط، بل لموظفيه أيضا.

وفيما يأتي 8 دروس ينبغي على كل قائد أن يتعلمها، ويضعها نصب عينيه لتأسيس شركة ناجحة:

1 - كن نشيطا:

يقول برانسون إن القائد الناجح لا يظل وراء مكتبه، بل هو في تحرك مستمر ليحضر الاجتماعات ويتحدث إلى موظفيه ويستطلع أفكارهم، ويحصل على آراء عملائه. كما أن القائد الجيد يدون الأفكار والملاحظات التي يلحظها أثناء نشاطاته الميدانية.

2 - اجعل خدمة العملاء الأولوية الأولى لك:

يؤكد "برانسون" أن منح العملاء تجربة مميزة وعالية الجودة، هو مفتاح النجاح في عالم الأعمال الحافل بالمنافسة الشديدة بغض النظر عن مجال اختصاص مؤسستك.

3 - موظفوك هم أفضل مواردك وأكثرها أهمية:

يقول برانسون إن المزاي ووسائل الراحة التي تقدمها "فيرجن" على متن طائراتها هي جزء من الجهود الرامية لتوفير أفضل خدمة ممكنة للعملاء. وتغري هذه المزاي العملاء لتجربة خدمات المؤسسة، إلا أن ما يجعلهم يعودون ويعتمدون الشركة في تنقلاتهم هو التعامل الرائع الذي يتميز به الموظفون. يقول برانسون إن التفاعل المستمر والإيجابي بين القائد والموظفين والعملاء هو ما يميز الشركة عن سائر نظيراتها.

4 - انتق موظفيك بعناية:

تختار شركة "فيرجن" موظفيها بعناية شديدة، إذ إنها تنتقي موظفا واحدا من بين كل مئة طلب وظيفي. وعلى الموظف الذي يتم اختياره أن يتمتع بروح المنافسة والإيجابية والالتزام بخدمة العملاء على أتم وجه. ويقول برانسون إن إيجاد الموظف المناسب والملتزم يشكل 90% من مهمة تحقيق خدمة العملاء المتميزة، وهذا الأمر يتشابه مع سياسة شركة "آبل" في اختيارها لموظفيها، فهي تبحث دائما عن أشخاص إيجابيين يتمتعون بالجاذبية والكفاءة.

5 - درب موظفيك على حل مشكلات العملاء:

حالما تجد الموظف المثالي، أخضعه لأفضل تدريب

9 نصائح للنجاح في الحياة

1 - عش من أجل شيء:

بعض الناس يعيشون حياتهم من دون هدف. إن قيمة الحياة ليست لذاتها، بل لما تعاش من أجله، والناجحون هم أولئك الذين يملكون "سببا" يعيشون من أجله، و"هدفا" يسعون إلى تحقيقه، و"مهمة" يريدون إنجازها، ويا حبذا لو تكون تلك المهمة إنسانية ينتفع منها الجميع، لا مسألة شخصية لا تنفع إلا صاحبها.

2 - كن مستعدا لدفع الثمن:

لا يمكنك أن تحصل على خبز من دون أن تدفع ثمنه، كذلك لا يمكنك أن تحرز النجاح في أي حقل من حقول الحياة إلا إذا كنت مستعدا لدفع ثمنه.

والثمن اللازم للنجاح ليس بالطبع مالا، وإنما هو العمل، وبذل الجهد، والنشاط، وهي أمور يملكها الناس لكن البعض منهم غير مستعد لدفعها عمليا.

3 - لا تترك المشكلات تتراكم عليك:

من الفروقات الأساسية بين الناجحين والفاشلين أن الناجحين "يهاجمون" المشكلة مباشرة، فيحلونها، بينما يعمد الفاشلون إلى الدوران حول المشكلة ثم يتركونها من دون حل، وبينما يقول الناجحون: "تعالوا نبحث عن حل لهذه المشكلة" نرى الفاشلين يقولون: "لا حل لهذه المشكلة".

4 - حاول أن تكون الأفضل دائما:

كل الناس بشكل أو آخر يقومون ببعض الأعمال، ولكن الناجحين هم وحدهم يقومون بأجود الأعمال. وأفضل طريقة لكي تكون مثلهم هو أن تقلد الذين يقومون بالأفضل دائما.

5 - لا تتراجع:

من الضروري لمن يريد النجاح أن يلغي من قاموسه التراجع إلا في الحالات النادرة التي يكون مضطرا فيها إلى ذلك، على أن يكون تراجعه مقدمة لانطلاقة جديدة.

6 - لا تتأخر في أعمالك:

لو أن شخصا كان يملك كل الصفات اللازمة للنجاح، ولكنه كان يتأخر دائما في إنجاز أعماله وواجباته، فهو حتما سيكون في المؤخرة. تماما كما أنه لو تسابق مجموعة من الرجال، وكانوا متساوين في قوة العضلات، فإن الذي لا يبذل الجهد الكافي لإحراز قصب السبق سيكون خاسرا، ولن تشفع له قوة عضلاته بشيء.

7 - حول أمنياتك إلى أهداف:

كل الناس عندهم أمنيات يرجون أن تتحقق يوما ما، إلا أن القلة منهم يملكون أهدافا في حياتهم، فالتمنيات تختلف عن الأهداف، حيث إن الأولى هي عادة مبهمه، وبعيدة المنال، بينما الأهداف محددة وقابلة للتطبيق.

والنجاح يتوقف على تلك الأمنيات التي تحولت إلى أهداف محددة، بحيث كان صاحبها يرغب في تحقيق أمور واضحة، ويبحث عن إنجاز ما يمكن إنجازه بالفعل.

8 - أفضل مكان العمل عن البيت:

من السهل جدا أن تقوم بأعمالك في البيت، ولكن البيت ليس حتما الخيار الأفضل للعمل. لأن تداخل أمور العائلة وقضايا العمل يؤثر سلبا في العمل والعائلة معا. ولو كان لا بد من العمل في البيت، فمن الأفضل أن يكون ذلك في غرفة منفصلة قدر الإمكان، وأن تكون وسائل الارتباط مثل الهاتف والفاكس وغير ذلك، مختلفة عن الوسائل التي تستخدم للبيت وللعائلة.

9 - كن ذكيا في تنفيذ عملك:

على كل موظف أن يركز في عمله على الجوانب التي تؤثر في عمل الشركة وفعاليتها، كذلك، لا يقتصر النجاح المهني على عدد الساعات التي يعملها المرء وإنما يعتمد على قيمة المنتج النهائي.

ممكن، وأطلق العنان لإبداعه وأفكاره لحل المشكلات. ويؤكد برانسون أهمية تدريب الموظفين لتحقيق أفضل خدمة للعملاء، فهو يرى أن الموظفين تتم مكافأتهم لدى تحقيق أي نجاح. ويركز أيضا على أهمية تشجيع الموظفين ومدحهم، وجعلهم يشعرون بالتقدير حتى لقاء أبسط الجهود.

6 - ابق على اتصال مع عملائك عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

يقوم برانسون بكتابة تغريداته بنفسه على موقع "تويتر"، ولا يكلف أي أحد بعمل ذلك بدلا عنه، مع أن لدى مؤسسته 3 موظفين مختصين لأغراض التواصل الاجتماعي ليردوا على جميع شكاوى واستفسارات وملاحظات العملاء. ويمكن للعملاء التواصل مع هؤلاء الموظفين وهم على متن طائرات "فيرجن"، والحصول على رد منهم حتى قبل أن تهبط الطائرة. ومن شأن هذا التفاعل المفيد والممتع جذب العملاء وتحسين التواصل معهم.

7 - حافظ على أجواء المرح في مؤسستك:

لا تكن جديا أكثر من اللزوم، وكجزء من سياسة "فيرجن" في التوظيف، فهي تبحث عن أناس أذكيا ومقتدرين ومتحمسين ويتمتعون بروح الدعابة. ويتمتع برانسون بكل هذه الصفات، لا سيما حس الدعابة.

8 - الاستمرار في التركيز عند نجاح الأعمال التجارية:

في هذا السياق يوصي برانسون بضرورة معرفة مهمتك، والتأكد من الحصول على البنية الأساسية للشركة، وتوظيف فريق عمل يهتم بكل التفاصيل والحفاظ على التواصل مع الآخرين، فعلى سبيل المثال يحرص برانسون على حضور البرنامج التدريبي السنوي للموظفين الذي يعقد في الولايات المتحدة للحفاظ على حماسهم ودفعهم للتغيير والتطوير، حيث تعد اليوم واحدة من أسباب تميز الشركة في وقت مبكر.

الحملة سارية من تاريخ 2014/1/1



خلي جوالك معك وين ما تروح

إتصل على جوال وإستقبل مالكك من جميع الاتجاهات بـ 0.89 شئكل للدفقة و 0.89 شئكل للأرسالة لجميع الاتجاهات أثناء جوالك على شبكة STC السعودية
 • لمشتركي الدفع المسبق وخصم للإشتراك أرسل رسالة فورية إلى الرقم 37811، بسعر 2.725 شئكل من داخل فلسطين، فترة الاستفادة من العرض هي 14 يوم من تاريخ الاشتراك
 • الحملة تشمل جميع مشتركي جوال ولغاية 28/2/2014، وحملة تلقيا لمشتركي المانورة
 • الأسعار أمالة غير خاضعة لضرورة القيمة المضافة
 لمزيد من المعلومات والشروط 111 ل 111
 كل يوم جديد

